نموذج ترخيص

أنا الطالب : محمد عوض اربيع ركازي أمنح الجامعة الأردنية و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

المشاريع الصغيرة ودورها في توفير فرص العمل للشباب في الأردن.

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: محمد عوض ركازي

التوقيع:

التاريخ: ٢٢/١/٢٠١٩

المشاريع الصغيرة ودورها في توفير فرص العمل للشباب في الاردن

اعداد

محمد عوض الجازي

المشرف

الاستاذ الدكتور حمود سالم العليمات

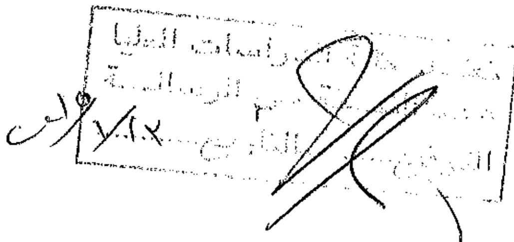
قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العمل الاجتماعي

كلية الدراسات العليا

الجامعة الاردنية

اب / ٢٠١٤



قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة/الأطروحة (المشاريع الصغيرة ودورها في توفير فرص العمل للشباب في الأردن) وأجيزت بتاريخ ٢٠١٤/٨/١٢.

أعضاء لجنة المناقشـــــــــة

التوقيـــــــــــع

الدكتور حمود سالم عليمات، مشرفاً ....

أستاذ ـ العمل الاجتماعي

الدكتور إبراهيم أحمد أبو عرقوب عضواً ....

أستاذ ــ العمل الاجتماعي

الدكتور محمد خالد المعاني، عضواً ....

أستاذ مشارك ــ العمل الاجتماعي

الدكتور عبد العزيز علي ضيف الله الخزاعله،عضواً ....

أستاذ ــ علم الاجتماع (جامعة اليرموك)

الاهداء

الى روح والدي ووالدتي الطاهرتين رحمها الله

الى روح دكتورنا الفاضل صلاح اللوزي رحمه الله

الى اخواني واخواتي وابنائهم الاعزاء

الى زوجتي العزيزة التي قدمت لي كل العون والمساعدة، وحفزتني للتقدم.

الى كل من علمني حرفاً واخذ بيدي في سبيل تحصيل العلم والمعرفة اساتذتي الكرام.

الى جامعتي الصرح العلمي الشامخ..... الجامعة الاردنية.

الى زملائي وزميلاتي في الدراسة والعمل، واقاربي والاصدقاء الذين ساهموا في مساعدتي ومساندتي.

اليهم جميعاً اهدي ثمرة جهدي المتواضع.

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد ومعلمنا وهادي الانسانية وعلى أله وصحبة ومن اتبعه باحسان الى يوم الدين.

اتوجة بعظيم الشكر والامتنان لكل من ساهم وساعدني ووجهني واخذ بيدي لانجاز هذا العمل المتواضع، والشكر الموصول الى استاذي الفاضل الدكتور حمود عليمات على اشرافة على دراستي وتوجيهاته ومتابعته ونصحة السديد حتى يظهر بهذا الشكل المتواضع. وخالص شكري وتقديري الى الاساتذه الافاضل اعضاء لجنة المناقشة الدكتور ابراهيم ابو عرقوب والدكتور محمد المعاني والدكتور عبدالعزيز الخزاعلة، وشكري الى اساتذتي في قسم العمل الاجتماعي الذين كان لهم الفضل في أنارة طريق العلم امامي.

كما اتقدم بجزيل الشكر الى كل من ساهم بانجاح هذا العمل بامداده العون والمساعدة بشكل مباشر او غير مباشر، واخص بالذكر صندوق التنمية والتشغيل وجميع العاملين فية، وايضاً اتوجة بالشكر الى زملائي في مؤسسة نهر الاردن على تقديم العون والمساعدة، والشكر للاخ والصديق حسام العمرات على مساعدتي في توزيع وتعبئة استمارات الدراسة، والى كل من ساعدني في اتمام هذه الدراسة له مني كل الشكر والتقدير.

الباحث

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

المشاريع الصغيرة ودورها في توفير فرص العمل للشباب في الاردن

اعداد

محمد عوض الجازي

المشرف

الاستاذ الدكتور حمود سالم العليمات

الملخص

تهدف الدراسة بشكل رئيسي الى التعرف على دور المشاريع الصغيرة في توفير فرص عمل للشباب العاطلين عنه، والتعرف على الصعوبات التي تواجه تلك المشاريع والاثار الاقتصادية والاجتماعية لتلك المشاريع.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي في دراسة وتحليل البيانات، وتكون مجتمع الدراسة من الشباب المستفيدين من صندوق التنمية والتشغيل لسنة2013 والبالغ عددهم (446) مستفيد، وتكونت عينة الدراسة من (58) مستفيد.

ومن ابرز نتائج الدراسة ان اغلبية اصحاب المشاريع الصغيرة هم من الذكور، وتشير النتائج الى ان المشاريع الصغيرة لها دور واضح في توفير فرص عمل للشباب وتحسين وضعهم المعيشي، وان اغلبية تلك المشاريع قائمة ومستمرة.

وتوصي الدراسة بحثّ الحكومة على زيادة مخصصات المحافظ الاقراضية وتعميمها على مناطق جيوب الفقر والاقل حظاً، ومتابعة تلك المشاريع من الجهات التمويلية وايجاد برامج تدريبية للشباب المستفيدين.

الفصل الأول

مدخل إلى الدراسة

الفصل الأول: مدخل إلى الدراسة

المقدمة

تعتبر مشكلتي الفقر والبطالة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهه المجتمعات النائية والمتقدمة على حد سواء وبدرجات متفاوتة، وهناك ازمة عالمية ومحلية في عدم توفير فرص العمل للباحثين عنه وتوفير سبل العيش الكريم للمواطنين، والاردن كبلد يعتبر من الدول النامية وبلد محدود الموارد يتأثر بالمتغيرات والمتطلبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية والدولية، مما ينعكس ذلك على ظهور مشكلتي الفقر والبطالة كمشكلتين رئيسيتين يتطلبان تظافر الجهود للتعامل معها وذلك للتخفيف من حدة اثارها الاقتصادية والاجتماعية على المواطنين والدول.

وتعتبر مشكلة البطالة بين الشباب اهم مشكلة من مشكلات الشباب الاردني في الوقت الحالي، ويمكن القول ان مظاهر البطالة بدأت في الظهور في الاردن في مطلع الثمانينات وبلغت حدها الاعلى في نهاية الثمانينات واوائل التسعينات، وقد كان نصيب الشباب من البطالة الحظ الاعظم والاكبر، اذ ان الغالبية العظمى من العاطلين عن العمل هم من الفئة العمرية الشبابية (15 – 39)، وتتباين حجم البطالة في الاردن تبعاً لاختلاف التعاريف والمفاهيم المستخدمة(الزغل، 1994).

ويعتبر موضوع البطالة من اهم المواضيع الاقتصادية والاجتماعية لاية بلد ومن اكثرها خطورة، فكلما ازداد عدد المتعطلين كلما ازدادت خسارة الاقتصاد الوطني. وتزداد هذه المشكلة اهمية في الدول النامية لزيادة الضغوط على القطاعات الانتاجية والخدمية بالاضافة لاثارها الاقتصادية والاجتماعية، وفي الاردن ينال هذا الموضوع اهمية خاصة من قبل جميع المسؤولين نظراً لتفاقم هذه المشكلة(الجمعية العلمية الملكية،1992).

ويرى كثير من الاقتصاديين أن تطوير المشاريع الصغيرة وتشجيع اقامتها، وكذلك المشاريع المتوسطة من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الانتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من

ناحية أخرى. ولذلك أولت دول كثيرة هذه المشاريع اهتماماً متزايداً، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقاً للإمكانيات المتاحة.ونظراً لأهمية هذه المشروعات أخذت معظم الدول النامية تركز الجهود عليها، حيث أصبحت تشجع إقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، وبدرجة أكبر من الصناعات الكبيرة. ويأتي الاهتمام المتزايدعلى الصعيدين الرسمي والأهلي بالمشروعات الصغيرة والمتوسطةلأنها بالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة، يقل حجم الاستثمار فيها كثيراً بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة، كما أنها تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل(بنك الانماء الصناعي، 2006).

وفي تقرير التنمية البشرية الاردني لعام 2011 المنفذ من قبل برنامج الامم المتحدة الانمائي في الاردن، والذي يركز على المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة، حيث انها تمثل 37% من مجموع العاملين و60% من اجمالي العمالة في القطاع الخاص بالاردن، ويسلط التقرير الضوء على الدور المحوري الذي تضطلع به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في النهوض بالتنمية البشرية في محافظات المملكة(وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2011).

وأثبتت بعض تجارب التنمية الاقتصادية الناجحة أن المشروعات الصغيرة هي المحور الأساسي في توسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة الصادرات، وخلق فرص عمل جديدة خاصة في العالم القروي والمناطق النائية فضلا عن أنها تعمل على تحويل المناطق الريفية إلى مناطق صناعية، والعمل على تخفيف عدم التوازن بين الأقاليم المختلفة في الدولة وتحقيق التوزيع العادل للدخل القومي وثروات الدولة، وان الاهتمام بالمشاريع الصغيرة يختلف مابين الدول المتقدمة والدول النامية، فالدول المتقدمة أدركت أهمية هده المشروعات لما لها من دور في تغذية المشروعات الكبرى بالمنتجات الوسيطية، أما الدول النامية فكان اهتمامها بهذا النوع من المشروعات منطلقا من إجراءات الإصلاح الاقتصادي، وتقليص دور الدولة في الاستثمار، فقامت هده الدول بعدة مبادرات لإنشاء المشروعات الصغيرة عن طريق تمويلها (Latha& Murthy, 2009) .

ويمكن ان نقصد بالمشروع الصغير على انه المنشأه او المؤسسة او الشركة او الصناعة التي تدار وتمول وتراقب وتتابع من قبل اصحاب هذه المجالات وذو قلة بعدد العمالة فية. ويساعد المشروع الصغير على توفير نسبة عالية من العمالة وتعتبر مكمل في تقليل نسبة البطالة، وتحقيق ايرادات عالية وتساهم في الناتج المحلي في المجتمع، وتساعد ايضاً على تنمية وتكوين وتهيئة المهارات بشكل اكثر مما توفرة المشروعات الكبيرة(عرفة،2011).

وقد تطرقت هذه الدراسة الى اهمية دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة وايجاد فرص العمل المناسبة وخاصة بين صفوف الشباب، ومعرفة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لفئة الشباب المستفيدين من تلك القروض ومدى نجاح مشاريعهم او تعثرها والتعرف على مدى الاستفادها منها في تحسين مستواهم المعيشي.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة بتأثير المشاريع الصغيرة على حل مشكلة البطالة بين صفوف الشباب، والبطالة قضية تتعرض لها معظم الدول وهي تختلف بحجمها من دولة الى اخرى، حتى الدول ذات الدخل المرتفع والتي لديها القدرة مايمكنها من الانفاق على مشاريع التنمية والتشغيل، امتدت لها ظاهرة البطالة وان كانت بصورة اقل من مثيلاتها، والاردن كالدول الاخرى مرت في عقد الثمانيات من اواخر القرن الماضي بازمة اقتصادية ادت الى انخفاض مستوى معيشة اعداد كبيرة من السكان، مما اثر على الاقتصاد الاردني وسبب في ظهور مشكلة البطالة بين صفوف الشباب.

ورغم تعدد البرامج والأنشطة الحكومية ووضع السياسات والاجراءات، ووجود الهيئات المحلية والأهلية التي تعمل جنباً الى جنب مع الحكومة لمكافحة الفقر والبطالة، وتوفر فرصة الحصول على المنح الخارجية للتدخل في مكافحة الفقر والبطالة وتنمية المجتمعات المحلية، الا انهلاتزال المشكلة قائمة وبحاجة الى مزيد من الجهود الحكومية وغير الحكومية في مواجهتها.

اهمية الدراسة

نظراً للاهمية القصوى التي تحتلها مشكلة البطالة بين الشباب في الاردن، باعتبار هذه المشكلة من اهم المشكلات الي تواجه الشباب الاردني وذلك بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني التي اسهمت بارتفاع معدلات نمو القوى العاملة، وتباطؤ النمو الاقتصادي محلياً واقليماً، وانخفاض موائمة مخرجات التعليم والتدريب مع حاجات سوق العمل، وعزوف بعض العاطلين عن العمل عن اشغال بعض فرص العمل المتوفرة بسبب ضعف مردودها او بعدها او عدم ملائمتها لهم.

وتكمن أهمية المشروعات الصغيرة في تنمية اقتصاديات الدول،سواء في تنمية اقتصادها أو مساهمتها في التشغيل، وبالتالي المساهمة في حل مشكل البطالة، أو من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الخام. وتكمن ايضاً اهمية الدراسة وذلك بالرجوع الى الادبيات والدراسات السابقة في نقص الدراسات التي بحثت في توفير فرص العمل للشباب من خلال المشاريع الصغيرة، وتكمن اهميتها ايضاً بالتعرف على دور المشاريع الصغيرة في توفير فرص عمل للشباب.

اهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل رئيسي الى التعرف على دور المشاريع الصغيرة في توفير فرص عمل للشباب العاطلين عنه، واستكمالاً لمعرفة هذا الهدف فأن الدراسة ستحاول تحقيق الاهداف التالية:

1. التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين من المشاريع الصغيرة.
2. التعرف على دور المشاريع الصغيرة في توفير فرص العمل للشباب وتحسين وضعهم الاقتصادي.
3. التعرف على الخبرة والتدريب والمهارات والمتابعة واهميتها في نجاح المشاريع الصغيرة.
4. التعرف على الصعوبات والمعيقات التي تواجه المشاريع الصغيرة.
5. التعرف على الاثار الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع الصغيرة .

اسئلة الدراسة

سوف تقوم الدراسة بالمحاولة للاجابة عن الاسئلة التالية:

1. ماهي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين من المشاريع الصغيرة؟
2. هل للمشاريع الصغيرة دور في توفير فرص العمل للشباب وتحسين وضعهم الاقتصادي؟
3. هل للخبرة والتدريب والمهارات والمتابعة دور في نجاح المشاريع الصغيرة؟
4. ماهي الصعوبات والمعيقات التي تواجه المشاريع الصغيرة؟
5. ماهي ابرز الاثار الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع الصغيرة ؟

التعاريف الاجرائية للدراسة:

المشاريع الصغيرة: مشروع صغير يتراوح تمويلة من 3000 دينار الى 50000 دينار، يقوم بامتلاكه مستفيد من المستفيدين لتحسين وضعة المعيشي ويساهم في خلق فرصة عمل ودخل ثابت له.

صندوق التنمية والتشغيل: وهي جهه حكومية تقدم القروض للمستفيدين من اجل انشاء المشاريع الصغيرة وفقاً لاجراءاتها ونظامها في التمويل.

المستفيد: كل شاب لدية الرغبة في الاستفادة من القروض المقدمة من صندوق التنمية والتشغيل، شريطة ان تنطبق علية شروط التمويل.

القرض: مبلغ من المال يقدمة صندوق التنمية والتشغيل للمستفيدين، بعد ان تنطبق عليهم الشروط للتمويل، وذلك للبدء بتنفيذ المشروع ويسدد هذا القرض على اقساط شهرية.

الفصل الثاني

الاطار النظري للدراسة

الفصل الثاني
الاطار النظري للدراسة

المقدمه

يتناول هذا الفصل مدخلاً نظرياً حول المشاريع الصغيرة، حيث سيتضمن تعريف المشاريع الصغيره والخصائص والميزات لتلك المشاريع، وسيتناول انواع المشاريع الصغيرة واسباب نجاح وفشل هذه المشاريع، ومعرفة المعوقات والصعوبات التي تواجه تلك المشاريع، والتعرف على المشاريع الصغيرة وواقع البطالة في الاردن.

تعتبر المشاريع الصغيرة ذات اهمية كبيرة في دول العالم جميعاً وخاصة الدول النامية، وللمشاريع الصغيرة دورها الايجابي والهام في البلدان النامية من حيث توفر فرص العمل لجميع الفئات الاجتماعية بما يسهم في زيادة الدخل وتحقيق الاكتفاء الذاتي جزئياً لبعض السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع، وتتجه بعض الدول لتنمية المشاريع الصغيرة من خلال اعداد استراتيجة متكاملة لمحاربة الفقر والبطالة وزيادة الانتاجية، حيث تشكل المشاريع الصغيرة مجالاً حيوياً لروح المبادرة واستغلال الموارد المحلية واعادة توزيع الدخل (الحايك، 2007).

والمتطلع الى المشروعات الصغيرة، يجد ان بعض الدول لجاءت الى معالجة مشكلة الفقر والبطالة عن طريق تلك المشاريع، كاحد النماذج التنموية البديلة، وقد تبلور هذا الاعتماد في عقد السبعينات،حيث اولت عدد من الابحاث وتقارير التنمية الاقتصادية والاجتماعية عناية بالمشروعات الصغيرة، وذلك لان قطاع المشاريع الصغيرة في معظم الدول النامية يشكل نسبة هامة من مجمل الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في الدول التي توصف باعتمادها على القطاع الزراعي. وقد اعتبرت المشاريع الصغيرة المصدر الابرز للفقراء والعاطلين عن العمل، وفي تحسين عوائد الدخل وتوليد دخل جديد للعاطلين عن العمل وتوفير فرص عمل اضافية لهم.(Palestine Economick,1997).

تعريف المشاريع الصغيرة

هناك عدة تعريفات للمشاريع الصغيرة، اذ لايوجد اتفاق بين الدول والمؤسسات على تعريفها، فتختلف من دولة الى اخرى ومن مؤسسة واخرى، من حيث حجم الانتاج, وحجم المبيعات، وحجم العماله.

وهناك تعريف شامل للمشاريع الصغيرة، اذ يعرفها جواد (2007) بانها تلك المشروعات التي تتميز بانخفاض راسمالها وقلة العدد الذي تستخدمة من العمال، وصغر حجم مبيعاتها وقلة الطاقة اللازمة لتشغيلها، كما تتميز بارتباطها الوثيق بالبيئة واعتمادها على الخامات المتوفرة محلياً، وعلى تصريف وتسويق منتجاتها في نفس المنطقة التي تنشأ بها والمناطق المجاورة لها.

وتوجد ثلاثة معايير رئيسية تستخدمها الدول عند تعريفها للمنشأت الصغيرة، ويتم استخدامها بشكل احادي او ثنائي او جميعها وهي: معيار حجم العماله، معيار راس المال، ومعيار الاجمالي السنوي (البنان، 2003).

ويعرف لنا الضلاعين (2005) المشروعات الصغيرة وفقاً للتصنيفات التالية:

1. المشروع الفردي الذي يعمل صاحبة لكسب قوته اليومي .

وهي مشروعات يقوم بها فرد او مجموعة من الافراد، وذلك لكسب قوتهم وتأمين الدخل لهم، ومعظم هؤلاء الافراد يفتقرون للمهارات الاساسية في ادارة المشاريع، وفي اغلب الاحيان ان هذه المشاريع غير رسمية او غير مرخصة .

2. المشروعات الصغيرة التي يمتلكها الحرفيون .

حيث هنا يقوم صاحب العمل باستخدام عدد من العمال، مابين عامل واحد حتى 9 عمال، والحرفة اليدوية هي تلك التي لا تشمل الا الحرفي او العامل نفسة، ولايمتلكون اصولاً ثابتة لانهم يعملون بادوات بسيطة بدلاً من الماكنات .

الخصائص والميزات للمشاريع الصغيرة

إن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة دور لا يستهان به في التنمية المحلية وخلق فرص العمل للعاطلين عنه، وتظهر أهميتها من خلال استغلال الطاقات والإمكانيات وتطوير الخبرات والمهارات للعاملين فيها كونها تعتبر أحد أهم روافد العملية التنموية ومساهمتها في مكافحة الفقر والبطالة. وهي كذلك جديدة من حيث استحواذها على الاهتمام الأكبر من جانب المهتمين بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، ومن الخصائص والميزات التي تتمتع بها المشاريع الصغيرة مايلي:

1. انخفاض التكاليف الرأسمالية نسبياً:

يتميز المشروع الصغير بأن استثماراته محدودة كما أن تكلفة رأس المال المستثمر في أصوله الثابتة والمتغيرة منخفضة نسبياً، مما يجعل تكلفة المشروع ومصارفية التشغيلية متدنية، مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة، وفى حقيقة الأمر فإن المشروع الصغير يسعى إلى دورة رأسمال سريعة أي استردادالأموال في أقل وقت ممكن(سلمان، 2009).

2. مالك المشروع هو مديرة:

اذ يتولى العمليات الادارية والفنية مالك المشروع، وهذه الصفة غالبة على هذه المشاريع كونها ذات طابع اسري(عائلي) في اعلب الاحيان، لهذا فان نجاح المشروع يعتمد بشكل كبير على القدرات الادارية والفنية لصاحب المشروع(السميرات،2008).وما تملكه هذه الخاصية من فوائد لصاحب المشروع الفرد على عكس ما نجده في أحيان كثيرة في حالة الشركاء،من حيثالحصول على الاستقلال عن سلطة الآخرين والتحرر منها وامتلاك حرية القرار، أو التحكم فيما يفعل وكيفية ما يفعل، وأن ما يجنيه من أرباح سيؤول إليه مباشرة وإلى ما هنالك من مزايا(سلمان، 2009).

3. تشغيل الايدي العامله:

حيث ان المشاريع الصغيرة تستخدم تكنولوجيا مبسطه لانها تعتمد على الكثافة العمالية(الايدي العامله)، وبهذا فانها تستقطب ايدي عامله اكثر من المشاريع الكبيرة التي تعتمد على التكنولوجيا المتطورة(الحايك، 2007).

4. حاضنة للمهارات والإبداعات الجديدة:

ان المشروعات الصغيرة تعطي فرصة ذهبية لأصحاب المهارات والإبداعات من أفراد الشعب الذين يمتلكون قدرات مالية محدودة من أن يبدو أو بتحقيق أحلامهم في امتلاك مشروع خاص في كثير من الأحيان فإن المشروعات الكبيرة أو العابرة للقارات قد بدأت صغيرة ثم نمت بشكل متواصل ومنتظم (البحيصي، 2006).

ويبين لنا البنك الدولي (Furman&Goldberg, 1997) عدد من الصفات التي يجب ان يتصف بها برنامج التمويل للمشاريع الصغيرة، بهدف الوصول الى مختلف الشرائح الاجتماعية، ومن تلك الصفات:

1. ان يكون التمويل قصير الاجل ويعمل على تكثيف المدخرات الفردية، وموجه نحو المستهدفين الصغار واصحاب الحاجة منهم.
2. المحاولة في البعد عن الضمانات التقليدية لتسديد اقساط القرض، وربط ذلك بمدى نجاح المشروع وقدرتها على الاستمرارية والاستدامة.
3. التدوير السريع للقروض المسددة بهدف الاستمرارية في عملية تشغيل الاموال، وتوسيع دائرة المستفيدين من المشاريع الصغيرة.
4. الموقع الملائم والوقت الملائم عند تقديم خدمات التمويل.
5. تخفيض سعر المرابحة على الاقتراض، بهدف حث المقترضين على الاقتراض والسداد.

المعوقات والصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة

تواجه المشروعات الصغيرة في الاردن كما هو الحال في الدول النامية الاخرى العديد من المعوقات والصعوبات، التي تحول دون تحقيق اهدافها في التوسع والنمو وزيادة الاستثمار، ويمكن ايجاز تلك الصعوبات والمعوقات فيما يلي:

1. **معوقات مالية:**

خاصة تلك المتعلقة بالتمويل والتي يمكن القول بانها المشكله الرئيسية واساساً لكثير من المشكلات الاخرى التي تعاني منها هذه المشاريع، الامر الذي دفع الكثير من الدول لانشاء مؤسسات مصرفية خاصة تقوم بـ:

- توفير التمويل الضروري لها بشروط ملائمة لحجم ومقدرة هذه المشروعات خاصة وان هذه المشروعات لايمكن لها استقطاب الاستثمارات المالية الاجنبية.
- حل مشكلة الضمانات لهذه المشروعات التي تعاني من ضعف في المقدرة على تقديم الضمان بشكل فردي.
- تقديم الاستشارات للاستثمار السليم لرؤوس الاموال في هذه المشروعات(الخضر وحرب،2005).

2. نقص القوى البشرية المدربة والمؤهله:

يعتبر النقص في القوى البشرية المؤهلة من ابرز تحديات التنمية في معظم اقطار العالم الثالث، لكنة اكثر بروزاً على مستوى الصناعات الصغيرة، والسبب في ذلك هو مزاحمة الصناعات الكبيرة وقدرتها النسبية على تقديم الحوافز المادية وغير ذلك لجذب القوى البشرية المدربة نحوها. بينما تجد المؤسسات الصغيرة صعوبة في استقطاب هذه القوة المدربة وتواجه بالتالي نزيفاً مستمراً لهذه الكفاءات في ظل المستويات المتدنية من الاجور التي تقدمها تلك الكفاءات. ولتعويض ذلك فأن هذه المؤسسات تضطر الى غالباً للاعتماد على القوى البشرية غير المدربة والمؤهلة، وتقوم بتدريبهم اثناء العمل مما يترك انعكاسات سلبية على انتاجية العمل في هذه المؤسسات(ابو الهيجاء، 1992).

3. المشاكل التسويقية:

نظراً لارتفاع عدد المشاريع المقامة ضمن القطاع الواحد، والتي يزيد انتاجها عن حاجة السوق المحلية، بالاضافة الى انخفاض جودة انتاجها بسبب استخدام عماله غير ماهرة ووسائل تقنية تقليدية في الانتاج، فانها لاتستطيع تصريف انتاجها للخارج مما يؤدي الى فشل هذه المشاريع، بالاضافة الى عدم وجود منافذ تسويقية منتظمة لتعريف المستهلك بمناجاتها، وعدم اتباع الاسلوب العلمي الحديث في مجال التسويق والاعتماد على المهارات الشخصية والوسطاء في تصريف السلع مما يمثل غبناً في اسعار هذه السلع(وزارة التخطيط والتعاون الدولي،1993).

4. التحديات الثقافية:

مازالت المفاهيم الثقافية السائدة في المجتمع الاردني، على ان الوظيفة الحكومية هي الملاذ الوحيد الامن من حيث الاستدامة والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، الامر الذي يمثل عقبة في الاقبال على المشاريع الصغيرة من المواطنين وخاصة الشباب منهم.

5. الاجراءات الحكومية:

وهذه مشكلة متعاظمة في الدول النامية خصوصاً في جانب الأنظمة والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث نجد انه هناك تعقيدات واجراءات صعبة في الحصول على تمويل المشروع، تتمثل في اجراءات التمويل والضمانات التي يجب ان تقدم ونسبة الفائدة على القرض، وايضاً طول الفترة التي يتنظرها المستفيد في الحصول على التمويل(بنك الانماء الصناعي، 2006).

المشاريع الصغيرة في الاردن

بدأ الأردن بتشجيع المشروعات الصغيرة في مطلع بداية السبعينات، من خلال خطة التنمية الاقتصادية الخمسية (1976-1980)، والتي شجعت على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتوجه نحو المشروعات الصغيرة التي تنتج بديلا للسلع والمنتجات المستوردة (المحروق، ومقابلة، 2006).

وتتسم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن بأنها تشكل ما يزيد عن (90%) من إجمالي المؤسسات العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث أنها تستوعب حوالي (60%) من القوى العاملة، وتسهم بما يقارب (50%) من الناتج المحلي الإجمالي. مما يعني ضرورة إيلاء هذه المؤسسات في الأردن أهمية كبرى من خلال تطويرها وتذليل العقبات التي تحد من نموها لتكون محركاً أساسياً لقوى الاقتصاد الوطني بمختلف مجالاته. ويقدر حجم التمويل الكلي المتراكم الذي قدمته هذه المؤسسات ما يقرب من نصف مليار دينار أردني، ساهمت في تمويل وإنشاء وتطوير (134) ألف مشروع، ووفرت نحو ثمانين ألف فرصة عمل دائمة (الخصيب، 2009).

ويذكر لنا الخادم(2004)، ان المشاريع الصغيرة في الاردن ظهرت نتيجة للتزايد السكاني، والتي تفوق معدلات الزيادة في الطاقة الانتاجية، ولعدم مقدرة المؤسسات الحالية القائمة في أستعياب اعداد من القوى العاملة وانخفاض مستوى الدخل الفردي، والمشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاردن، فالمشاريع الصغيرة تتميز بمساندتها للمشاريع الكبيرة وانخفض راس مالها، وملائمتها لظروف المجتمعات التي تعمل فيها، وقدرتها على بناء قدرات العاملين وخلق كفاءات لهم.

وتشير الارقام حتى نهاية عام 2009 بأن عدد العملاء النشيطين في قطاع التمويل الاصغر قد بلغ 169 الف عميل، وبلغ اجمالي المحافظ الائتمانية حوالي 137.5 مليون دينار، موزعة على مؤسسات التمويل الميكروية ومن ضمنها صندوق التنمية والتشغيل(صندوق التنمية والتشغيل،2009).

الا ان تطور ونمو المشاريع الصغيرة يعتمد على توفر المصادر التمويلية اللازمة لانشائها والتي تعتبر الشريان الرئيسي والعمود الفقري لها، فهمها كانت استراتيجية التنمية التي ستبعها الدول النامية، فلابد من ايجلد مصادر تمويلية كافية، اذا ما اريد للاستراتيجية ان تدخل حيز التنفيذ، وبقدر ما تكون الاستراتيجية

مبنية على طموحات اكبر في مجال الاستثمارات والتراكم الراسمالي، بقدر ما يتوجب ايجاد تمويلات اكبر، وهكذا لايمكن فصل مسألة التمويل عن نموذج التنمية المراد تبنية (النسور،1999).

واشارة الى مما سبق، باشرت الحكومة الاردنية بأنشاء عدد من المؤسسات التمويلية، بهدف توفير التمويل لانشاء المشاريع الصغيرة. ومن تلك المؤسسات صندوق التنمية والتشغيل، حيث تأسس الصندوق عام 1989 وباشر عملياته الاقراضية عام 1991، كمؤسسة حكومية ذات استقلال مالي واداري تعنى بتمويل المشاريع الصغيرة، ويتولى ادارة الصندوق بموجب احكام المادة (7/أ) من قانونة مجلس ادارة يترأسة دولة رئيس الوزارء. ويعتمد الصندوق على مبدأ التشغيل الذاتي واستثمار قدرات الافراد المستهدفين وتطوير مهاراتهم التي تمكنهم من الحصول على فرصة عمل، او البدء في استحداث وادارة مشاريعهم الخاصة في العديد من المجالات الاقتصادية والمهنية. وبهدف تحفيز الافراد على الاقتراض من الصندوق فقد حدد بعض الطرق للتمويل بما يتناسب مع كافة التوجهات، فمثلاً يتم التمويل من خلال المرابحة الاسلامية، او باسعار فائدة بسيطة ، وفترة سداد تصل الى 6 سنوات مع فترة سماح للسداد 6 اشهر.

واعتمد الصندوق على عدة برامج تطويرية لاستيعاب الزيادة في اعداد المتقدمين لتأسيس المشاريع الاقتصادية او توسيعها ورفع كفاءتها الانتاجية والتسويقية، واعتماده على ذاتة للمحافظة على الاستدامة التشغيلية والمالية، حيث كانت في نهاية عام 1992 قيمة التمويل(3.8) مليون دينار، وعدد المشاريع (833) مشروعاً وفرت (2356) فرصة عمل، بينما بلغت قيمةى التمويل التراكمي في نهاية عام 2009 ما مقدارة (122) مليون دينار،وعدد المشاريع (44.037) مشروعاً وفرت ما مجموعة (55.642) فرصة عمل، كما هو مبين في الجدول رقم (1). (صندوق التنمة والتشغيل،2009)

جدول رقم (1)

اجمالي عمليات الاقراض لصندوق التنمية والتشغيل من سنة 1991 - 2009

السنة	المبلغ المصروف	النسبة%	عدد المشاريع	النسبة %	عدد فرص العمل	النسبة %
1992-1991	3.834.712	%3	833	%2	2356	%4
1993	2.806.228	%2	477	%1	1201	%2
1994	3.087.419	%3	803	%2	1361	%2
1995	3.840.476	%3	781	%2	1486	%3
1996	4.849.302	%4	937	%2	1525	%3
1997	2.838.121	%2	1231	%3	2065	%4
1998	2.586.525	%2	1041	%2	1615	%3
1999	4.177.737	%3	1255	%3	2528	%5
2000	6.104.092	%5	2112	%5	3085	%6
2001	3.329.508	%3	1083	%2	1625	%3
2002	5.855.012	%5	4044	%9	2900	%5
2003	7.393.118	%6	5015	%11	3361	%6
2004	9.897.847	%8	4454	%10	3729	%7
2005	9.610.586	%8	4478	%10	4801	%9
2006	12.706.190	%10	3916	%9	5201	%9
2007	13.064.064	%11	2581	%6	4013	%7
2008	12.836.227	%10	3398	%8	5413	%10
2009	13.492.703	%11	5576	%13	7353	%13
المجموع	**122.296.849**	**%100**	**44037**	**%100**	**55642**	**%100**

واقع البطالة في الاردن

تعتبر مشكلة البطالة من المشكلات الرئيسية التي تواجه الحكومات والهيئات في الاردن، وهي مشكلة لها اثارها الاجتماعية والاقتصادية السلبية على الافراد، ومن اثارها الاقتصادية الهدر الكبير للموارد البشرية نتيجة عدم استغلالها وضياع الانتاج الذي يمكن ان ينتج لو تم تشغيل كافة الموارد البشرية المعطلة، اما اثارها الاجتماعية فقد تتمثل بان الافراد العاطلين عن العمل يعيشون عالة على المجتمع وعلى انتاج غيرهم، بالاضافة الى ان زيادة معدلات البطالة يزيد من انتشار الجريمة في المجتمع .

وقد تأثر الاردن ومنذ مطلع الخمسينات بعدد من العوامل الدولية والعربية والمحلية، انعكست اثارها على النواحي الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للسكان، وكان هذا التأثير اكثر فعالية على قطاع العمالة، فقد تميز سوق العمل الاردني بعدة مظاهر منها ان الاردن لعب دور المرسل والمستقبل للقوى العاملة، كما ان هناك تفاوتاً بين الانشطة الاقتصادية والمهن والمستويات التعليمية للسكان، بالاضافة الى عدم التوازن بين سكان الحضر والريف وبين المحافظات، وثمة ضعف بين الموائمة بين احتياجات السوق والمخرجات التعليمية، ونتيجة الى تلك التطورات ظهرت مشكلة البطالة. حيث يعتقد معظم الاقتصادين المحليين ان البطالة هي المشكلة الاقتصادية الثانية في سلم الاولويات بالاضافة الى مشكلة الفقر، وقد برزت مشكلة البطالة في الاردن وزاد الاهتمام بها على المستويين الرسمي والشعبي بعد سنة 1985.(شحاترة واخرون،2000).

وتعرف البطالة على انها الحالة التي يكون فيها الشخص في سن العمل (15-64) سنة قادر علية وراغب فية وباحث عنه ولايجدة في فترة زمنية محددة.(شديفات،2007).

اسباب البطالة في الاردن

أ.الاسباب الداخلية:

من الاسباب التي ادت الى ارتفاع معدلات البطالة في الاردن، تراجع دور القطاع الزراعي في الحياة الاقتصادية، وتراجع مساهمة القطاع الزراعي في الانتاج المحلي، وضعف قدرة الاقتصاد الاردني في زيادة فرص الاستثمار، وزيادة معدلات النمو السكاني العالية.(دائرة الاحصاءات العامة، 2005).

ومن اسباب البطالة وارتفاع معدلاتها استخدام التكنولوجيا الحديثة في أغلب الصناعات المحلية التي تهدف الى الربحية وتقليل التكاليف التشغيلية. ومن الاسباب ايضاً العجز الكبير والمتزايد في الميزان التجاري وذلك بزيادة قيمة الواردات على الصدارات. وثقافة العيب بين الشباب لها دور في ازدياد الافراد العاطلين عن العمل ورغبتهم بالتوجة الى وظائف محددة منها القطاع العام مثلاً.

ومن اسباب البطالة في الاردن ايضاً ضعف موائمة مخرجات النظام التعليمي من احتياجات سوق العمل، بحيث زاد اعداد الطلبة في تخصصات محددة ازدياداً واضحاً، وبالمقابل قل الطلب في تخصصات يحتاجها سوق العمل، والتراجع في في قدرة القطاع العام الحكومي على التوظيف بسبب الازمة الاقتصادية التي يمر بها الاردن في اواخر الثمانينات، وعدم التقيد بالقوانين والتشريعات التي تضبط القوى العاملة وسوق العمل وخاصة العمالة الوافدة.(شديفات،2007).

ب. الاسباب الخارجية:

ام الاسباب التي ساهمت في زيادة حجم مشكلة البطالة وقلة فرصة التشغيل، والتي يمكن ادراجها تحت الاسباب الخارجية فقد تتمثل، بعودة اعداد كبيرة من القوى العاملة الاردنية من الخليج بسبب الاحداث السيايسة وقتها.

وانخفاض الطلب الخارجي على العمالة الاردنية، ويعود هذا الانخفاض الى تبني الدول المستقبلة للعمالة الاردنية سياسات وتشريعات لتشغيل العمالة المحلية بدلاً من العمالة الخارجية، وكذلك لمنافسة العمالة الاجنبية للعمالة الاردنية لقبول تلك العمالة اجور اقل من العمالة الاردنية بالاضافة الى تراجع الاستثمارات في الدول المستقبلة للعمالة.(الخصاونة واخرون،1993).

وتدفق العمالة الوافدة الى الاسواق المحلية الاردنية ومهنيتها وخبرتها العالية المنافسة للعمالة الاردنية، بالاضافة الى قبولها اجور اقل من العمالة المحلية وضعف الرقابة والمتابعة من الجهات المختصة في القطاع العمالي للعمالة الوافدة ومخالفتها للقوانين والانظمة.

معدلات البطالة في الاردن

وتشير الاحصاءات ان معدل البطالة في الاردن لعام 2012 بلغ 12.2%، وسجلت اعلى معدلات بطالة في الفئتين العمريتين من 15-19 سنة و20-24 سنة وهي من الفئات الشبابية، والجدول رقم (2) يبين معدلات البطالة في الاردن لاخر عشر سنوات من سنة 2003-2012.(الاحصاءات العامة،2012).

جدول رقم (2)

معدلات البطالة بين افراد قوة العمل الاردنية الذين اعمارهم 15سنة فاكثر حسب الجنس2003-2012

السنة	النوع		المجموع
	ذكور %	اناث %	
2003	13.4	20.8	14.5
2004	11.8	16.5	12.5
2005	12.8	25.9	14.8
2006	11.9	25.0	14.0
2007	10.3	25.6	13.1
2008	10.1	24.4	12.7
2009	10.3	24.1	12.9
2010	10.4	21.7	12.5
2011	11.0	21.2	12.9
2012	10.4	19.9	12.2

نلاحظ من الجدول رقم(2) ان مشكلة البطالة في الاردن مشكلة قديمة ومازالت تتراوح نسبها بتساوي معدلاتها، وان المتطلع الى الوضع الحالي للقطاع الحكومي في استيعاب عمالة محلية وازياد اعباءه من العمالة، يضعنا في دائرة البحث عن البدائل او تعزيزها لايجاد فرص عمل للعاطلين عنه من خلال القطاع الخاص، والتوجة الى انشاء واقامة المشروعات الصغيرة التي تساعد في تحسين الوضع المعيشي للشباب وتوفر فرص عمل لهم.

الدراسات السابقة

الدراسات العربية:

1.دراسة فاطمة الزمر (2010)، بعنوان " **برنامج الاسر المنتجة وفعاليتة في في تحسين واقع الاسر الفقيرة في محافظات الوسط في الاردن المنفذ من قبل وزارة التنمية الاجتماعية**". وهدفت هذه الدراسة الى التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين من برنامج الاسر المنتجة، والتعرف ايضاً على مدى فعالية برنامج الاسر المنتجة في تحسين واقع الاسر الفقيرة.
وشملت عينة الدراسة 150 اسرة من محافظات الوسط، وكانت من اهم نتائج الدراسة انخفاض نسبة الاناث المستفيدات، وان معظم المستفيدين من ذوي الاعمار المتوسطة، وكان من اهم اسباب تأسيس المشروع من وجهة نظر المستفيدين هو تحسين الوضع المادي لهم، ومن اهم الصعوبات التي تواجه المستفيدين هي انخفاض قيمة القرض المقدم من برنامج الاسر المنتجة، ولايوجد هناك انتظام في المتابعة الشهرية للمشاريع من قبل المستفيدين، وفيما يتعلق بالعوامل المحددة لاستدامة المشاريع فقد اشارت البيانات انه لايوجد فروق ذات دلاله احصائية بين استدامة المشاريع وعدد من المتغيرات منها(الجنس والعمر، الحالة الاجتماعية وعدد افراد الاسرة، حجم القرض، قيمة الاقساط الشهرية)، بينما اشارت الدراسة الى وجود فروق ذات دلالة أحصائية بين استدامة المشاريع وكل من متغير(المستوى التعليمي، الحالة العملية قبل البدء بالمشروع).
واوصت الدراسة بزيادة التوجه بمنح الاناث القروض ضمن البرنامج، واعادة النظر في زيادة قيمة القروض المقدمة وتفعيل عمليات المتابعة، وتفعيل عملية التدريب وخاصة في ادارة المشاريع ودراسة الجدوى الاقتصادية والتنوع في المشاريع الممولة.

2.دراسة لارا الحديد (2010)، بعنوان "**اثر القروض الصغيرة الانتاجية على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين في محافظة العاصمة**". حيث هدفت الدراسة الى التعرف على المؤسسات التي تعمل في مجال التمويل، والتعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية للمستفيدين من هذه القروض، والتعرف ايضا على مدى نجاح او فشل المشاريع الصغيرة، وشملت عينة الدراسة (500) مقترض، وكانت اهم نتائج الدراسة ان 84,6% من المقترضين قد استخدموا القرض الصغير لاقامة مشاريع انتاجية ناجحة, وان 13% من المقترضين كانت مشاريعهم فاشلة او مهدده بالفشل، وا اوصت الدراسة بضرورة تنسيق جهود مؤسسات الاقراض الصغيرة، وتطوير برنامج اقراض يتميز يتوفير امكانية التدريب

والتأهيل،ومتابعة مشاريع المقترضين، وتنفيذ مزيد من الدراسات عن هذا القطاع الحيوي في مناطق جغرافية اخرى واجراء الدراسات النوعية والكمية.

3.دراسة محمود اسعد (2008)، بعنوان " **مؤسسات تمويل المشاريع بالغة الصغر ودورها في مكافحة الفقر, دراسة حالة جبل الحص** ". حيث هدفت هذه الدراسة الى تقييم تجربة صناديق التنمية الريفية في جبل الجص، والاثار الاقتصادية والاجتماعية للقروض التي تمنحها هذه الصناديق، وقياس رضا المستفيدين عن الية عمل الصناديق، وشملت العينة (282) مبحوثا توزعوا على عينتين، الاولى هي عينة المقترضين وشملت (182) مستفيدا، اما العينة الثانية فهي مجموعة المقارنة وقد بلغ عدد افرادها (100) شخص.
واظهرت نتائج الدراسة على وجود تشابه بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسكانية للمستفيدين، وان مشاركة الاهالي في قرية جبل الجص في الاتسفادة من المشاريع والصناديق التمويلية قد ساهمت في تحسين انشطتهم المدرة للدخل، واوصت الدراسة بروزة تطوير نظم التمويل المخصصة للفقراء، والعمل على بناء الوعي بأهمية مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة، وزيادة مخصصات الاقراض ورفع كفاءة الجهاز العامل والمشرف على الصناديق.

4.دراسة محمود الحايك (2007)، بعنوان " **دور المشاريع الصغيرة الممولة في الحد من الفقر والبطالة في مناطق جيوب الفقر ,دراسة حالة لمحافظة المفرق** ". حيثهدفت الدراسة الى التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية للمستفدين، وهدفت ايضا الى تحديد اثر المشروعات في تحسين مستواهم المعيشي، وقد شملت عينة الدراسة 141 مستفيدا من قروض المؤسسات الحكومية وغير الحكومية خلال الاعوام (2000 – 2005)، وقد اضهرت النتائج ان 32% من حجم العينة اعتبروا مشروعاتهم ناجحة، في حين اعتبر 29% منهم ان مشروعاتهم لاتصف كمشروعات ناجحة، وان هناك صعوبات عديدة تواجهه المشاريع الصغيرة ومنها الادراة والتسويق، وا اوصت الدراسة بعدم تقديم منح التمويل لاي مشروع، الابعد تنفيذ دراسات الجدوى الاقتصادية وضرورة العمل على عملية المتابعة ومساعدة المستفيدين في تسويق منتجاتهم.

5.دراسة حمزة الخدام (2004)، بعنوان " **تقييم برامج الاسر المنتجة المنفذ من قبل وزارة التنمية الاجتماعية، دراسة حالة وزارة التنمية الاجتماعية** ". هدفت هذه الدراسة الى تقييم برنامج الاسر المنتجة المنفذ من قبل وزارة التنمية الاجتماعية في لواء دير علا، وقد اشتملت عملية التقييم دراسة اثر المشاريع التي

نفذها البرنامج على دخل المقترضين وعلى عملية الاقراض من حيث حجم القرض المقدم وفترة السماح وفترة السداد والقسط الشهري، والصعوبات التي تواجهه المقترضين اثناء عملهم بالمشروع، واستخدمت الدراسة نموذج تحقيق الهدف كنموذج من النماذج الملائمة لتقييم المشاريع الاجتماعية بهدف الحكم على نجاح او تعثر البرامج، واشتملت عينة الدراسة على 192 اسرة منتجة.ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة عدم قدرة هذه المشاريع على ايجاد دخل ثابت ومستمر للاسرة، وان اهم سبب وراء تأسيس المشروع هو زيادة الدخل وتحسين الاوضاع المالية والمعيشية للاسرة، واشارت النتائج الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متابعة المشاريع والعمل بالمشروع وكفاية راس المال من وجهه وبين تقييم المقترضين لاستمرارية المشاريع ونجاحها من جهه اخرى. وا اوصت الدراسة برفع قيمة القرض الممنوح للاسرة لتأسيس مشروع مدر للدخل وعدم منح القرض الا للاسرة التي تضم فرداً اوافراداً متفرغين لتأسيس المشروع، وضرورة تشكيل فرق متابعة للمشاريع بصورة مستمرة وعقد الدروات التدريبة للمقترضين.

6.دراسة نجاة ابو بكر (2002), بعنوان " **المشروعات الصغيرة في فلسطين والصعوبات وانماط التخطيط فيها, حالة دراسة على محافظة نابلس** ".حيث هدفت هذه الدراسة للتعرف على الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة، والتعرف ايضا على متغيرات مكان المشروع والمؤهل العلمي لصاحب المشروع، ونوعية ملكية المشروع، وتكونت الدراسة من(606) مبحوثا من اصحاب المشاريع الصغير، وكان من اهم ابرز النتائج في هذه الدراسة، ان الخطط الادارية ومهارات العمل والخطط التسويقية هي اكثر انواع الخطط استخداماً لدى اصحاب المشاريع، وانه عدم كفاية التمويل المقدم لاقامة المشروع او نجاح المشروع، ونقص الخبرة الفنية في مجال دراسات الجدوى الاقتصادية، ونقص الخبرة اللازمة لتسويق المنتجات، وا اوصت الدراسة على تشجيع الاستثمار في المشاريع الصغيرة، ومطالبة مؤسسات الاقراض بزيادة نشاطها الاقراضي وتخفيف نسبة الفائدة على المقترضين.

7.دراسة مطلق الزوايدة(2002)، بعنوان " **دور القروض الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة**"، حيث هدفت هذه الدراسة الى تحليل وتقييم اداء القروض الصغيرة الممولة من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وذلك للتعرف على على مدى قدرة هذه المشاريع في ايجاد فرص عمل، والتعرف على اثار تلك المشاريع في تحسين المستوى المعيشي للمستفيدين.

واعتمد الباحث في هذه الدراسة على منهج الاسلوب الوصفي والتحليلي، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من اهمها ان مشاريع الاقراض الصغيرة قد تمكنت من تحقيق اهدافها في مجال التشغيل وخلق فرص العمل بنسبة 77% من مجموع عينة الدراسة، اما فيما يتعلق بالجانب الاخر وهو تحسين المستوى المعيشي لاسرهم، وهذه النتائج توكد على ايجابية هذه المشاريع على الرغم مما تعانية من صعوبات وتحديات، تتمثال في تتدني القروض وارتفاع اسعار المواد الاوليةوصعوبات التسوق والمناقفسة، وكذلك صعوبة توفير ضمانات القروض وضمان المتابعة ودراسة الجدوى الاقتصادية.

8.دراسة موسى شتوي(2001)، بعنوان " **تقييم الاثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض برنامجي الاسر المنتجة وصناديق الائتمان المنفذين من قبل وزارة التنمية الاجتماعية في الاردن**"، وهدفت هذه الدراسة الى تقييم برنامج الاسر المنتجة وصناديق الائتمان التي تنفذها وزارة التنمية الاجتماعية، وتهدف الدراسة البحث في مدى تحقيق هذه البرامج لاهدافها والوقوف على المشكلات المرتبطة بها، والتعرف على الجوانب الخاصة بالمقترضين التي يمكن ان تساعد على نجاح او فشل تلك المشاريع، وهدفت ايضا الى تحليل وتقييم الاثار الاقتصادية والاجتماعية للقروض التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية من خلال برنامج الاسر المنتجة وبرنامج صناديق الائتمان، وتوصلت الدراسة الى ارتفاع مساهمة مشاريع صناديق الائتمان في توفير دخل ثابت للمقترضين مقارنة بمساهمة مشاريع الاسر المنتجة والتي اظهرت انخفاضاً واضحاً في درجة مساهمتها بتوفير دخل ثابت للمقترضين، كما لوحظ ضعف هذه المشاريع في تطوير فرص عمل لافراد الاسرة وللاخرين في كلا البرنامجين، اما بخصوص اثر المشاريع على مستوى معيشة اسر المقترضين فقد لوحظ تباين واضح بين هذه المستويات تبعاً لنوع البرنامج اذ ان هناك تحسناً ملحوظاً في مستوى معيشة المقترضين من برنامج صناديق الائتمان، بينما اشارت النتائج الى اكثر من نصف المقترضين من برنامج الاسر المنتجة لم تحدث مشاريعهم اي تغيير يذكر على مستوى معيشتهم.

الدراسات الاجنبية:

1.دراسة Barboza and barreto (2006)، **بعنوان" التعليم عبر الجمعيات وبرامج منح القروض الصغيرة في المكسيك**، والتي هدفت الى تطوير مجموعة من البيانات والمعلومات حول نظام تسديد الاقساط لتلك القروض في سجلات خاصة لذلك، والتي تساعد بدورها على تحديد طبيعة سلوك المشاركين في البرامج حول عملية التسديد.

وتوصلت الدراسة الى الى ضرورة تسليط الضوء على تبني ودعم من القروض الصغيرة، باعتبارها بديلاً ناجحاً ومجدي في توفير موارد مالية للفقراء والمحتاجين، وتوصلت الدراسة الى ان جميع المستفيدين اكدوا اهمية التعليم من خلال الجمعيات والتي تعتبر موضع ثقة دائماً لدى الفقراء والمستفيدين من برامج المنح، مما يفسر ارتفاع معدلات التسديد تبعاً لاهمية عامل التعليم من خلال الجمعيات.

2.دراسة Sawati Basu and Charles (2002)، **بعنوان " دراسة ميدانية في منطقة البنجال جنوب الهند هدفت الى تحليل فاعلية برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تمكين المراة تلقائياً** " حيث تناولت هذه الدراسة منظمتين احداهما حكومية والاخرى غير حكومية وبالتحديد المنظمات التي تقدم قروضاً لفئة افقر الفقراء غير ملاك الاراضي، مع ما يشمل من تدريب واعداد تلك الفئات لبداية مشروع صغير، وتم استخدام اسلوب التقييم الريفي السريع مع الاستعانة باساليب اخرى لتكوين صورة واضحة عن اوضاع المجتمع المحلي، مثل اجراء المقابلات غير المقننة واستخدام البيانات والمعلومات، والملاحظة المباشرة واستخلاص بعض المعلومات من المستفيدات واصحاب الخبرة الذين لهم علاقة في البرنامج. وتم اختيار عينة عشوائية منظمة مكونة من 70 مستفيدة، 40 سيدة من المنظمات الحكومية و30سيدة من المنظمات غير الحكومية، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها، تبين ان المنظمات غيرالحكومية اكثر ايجابية ونجاحاً في الوصول الى الفئات المستهدفة، واستخدام المنظمات غير الحكومية اساليب عمل جيدة تشمل المشاركة والمقاسمة في تحمل المسؤولية ومساعدة المستفيدات عن طريق التدريب والتخطيط والدعم والتوجية، كما ساهمت البرامج المنفذة من قبل المنظمات غير الحكومية في خروج المراة لممارسة عمل خارج نطاق منزلها، وساهم في زيادة قدرتها على المشاركة في اتخاذ القرارات داخل منزلها خاصة فيما يتعلق بتوفير الدخل للاسرة.

3.دراسة Munif Abu Rish (2001), وعنوانها " **المشاريع المدرة للدخل في الاردن**".وهي دراسة قدمت الى مؤسسة نيبون اليابانية والتي تهدف الى استعراض التجربة الاردنية للمشاريع المدرة للدخل، وتجربة الصندوق الاردني الهاشمي منذ بداية عملة,ويرى الباحث في دراستة بان الاسباب الكافية وراء فشل المشاريع

المدرة للدخل لغاية 1998، هي غياب دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف الى تقييم المشاريع بموضوعية، وعدم وجود الخطط وضعف التجربة السابقة مع توفر راسمال كبيروتنوع مصادر التمويل، وتضارب السياسات والشروط من قبل الممولين.

تعقيب على الدراسات السابقة

ان المتطلع على الدراسات السابقة يجد مدى اهمية المشاريع الصغيرة ودورها في مكافحة الفقر والبطالة وتوفير الدخل وتحسين المستوى المعيشي للاسر والافراد وتنمية المجتمعات المحلية، ودورها ايضاً في التقليل من الضغط على القطاع العام في توفير فرص عمل للعاطلين عنه، وقد تحدثت تلك الدراسات عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لاصحاب تلك المشاريع ونوعية تلك المشاريع ومدى نجاحها او تعثرها وقد ركزت هذه الدراسات بشكل عام على الأسروتحسين مستواه المعيشي، ولكن في هذه الدراسة سوف نتناول فئة الشباب ودور المشاريع الصغيرة في توفير فرص العمل لهم.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هو موجود في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها كيفياً وكمياً، وتناول هذا الفصل وصف للأداة والاجراءات المتبعة في تنفيذ الدراسة والمعالجة الاحصائية لتحليل البيانات.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الشباب المستفيدين من صندوق التنمية والتشغيل / محافظة معان لسنة 2013 والبالغ عددهم (446) مستفيد.

عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من (58) مستفيد من المستفيدين من صندوق التنمية والتشغيل / محافظة معان، وتم اختيار العينة بالطريقة العشوائية المنتظمة.

ادوات البحث

تمثلت ادوات الدراسة البحثية التس سوف تستخدم في جمع المعلومات والبيانات بما يلي:

أ. الاستبيان: تم تصميم استبيان يحتوي على مجموعة من الاسئلة التي تحقق اهداف الدراسة، حيث تكون الاستبيان من (38) سؤالاً، مقسمة الى ستة اجزاء تجيب على اسئلة الدراسة وكانت كالاتي:

الجزء الاول: ويتعلق بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين، ويحتي على البيانات الشخصية لهم.

الجزء الثاني: ويتعلق بالمعلومات الخاصة بالمشروع، مثل نوع المشروع وحالته وسبب اختيار المشروع تقييم المشروعات الحالية.

الجزء الثالث: ويحتوي على الاجراءات التمويلية ومقدار الاقسساط والمرابحة ومتابعة المشاريع.

الجزء الرابع: ويحتوي هذا الجزء على المعلومات المتعلقة بالتدريب والمهارات للمستفيد ونوع هذا التدريبات، وماهي التدريبات التي تلزم المستفيدين.

الجزء الخامس: ويتعلق هذا الجزء بالبيانات المتعلقة بالصعوبات والمعقيات التي تواجة المشروع وتسبب في تعثر تلك المشاريع.

الجزء السادس: ويحتوي على الاثار الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع الصغيرة على المستفيدين.

ب. برنامج التحليل الاحصائي Statistical Package For Social Sciences (SPSS) :

تم الاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي SPSS لادخال البيانات واستخراج النتائج ، وتم استخدام مقاييس الإحصاء الوصفي(Descriptive Statistic Measures)، التكرارت والمتوسطات الحسابية ، وذلك بما يتناسب مع طبيعة الدراسة واهدافها.

ج. المصادر الثانوية: مثل (الكتب، الرسائل الجامعية،الدوريات العربية والاجنبية، المجلات،وتقارير المنظمات الحكومية وغير الحكومية).

المجال المكاني والزماني للدراسة .

- **المجال المكاني** : وهي مكان الدراسة او العينة المستهدفة , وهي محافظة معان، وتقع محافظة معان على بعد 250 كم عن مركز العاصمة عمان.
- **المجال الزماني** : وهي الفترة التي تم دراسة عينة البحث فيها والتي كانت من بداية عام 2013 حتى نهايته.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة الميدانية

النتائج المتعلقة بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية للستفيدين

جدول (1) التكرارات والنسب المئوية للمعلومات الشخصية

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكور	43	74.1
	اناث	15	25.9
	المجموع	58	100
الحالة الاجتماعية	اعزب / عزباء	46	79.3
	متزوج / متزوجة	10	17.2
	مطلق / مطلقة	2	3.4
	ارمل / ارملة	0	0.0
	المجموع	58	100
العمر	25 سنة فاقل	18	31.0
	26 – 30 سنة	35	60.3
	اكبر من 30 سنة	5	8.6
	المجموع	58	100
المستوى التعليمي	امي	2	3.4
	اساسي	10	17.2
	ثانوي	27	46.6
	دبلوم	4	6.9
	بكالوريوس	13	22.5
	دراسات عليا	2	3.4
	المجموع	58	100
الصفة داخل الاسرة	زوج	6	10.3
	زوجة	6	10.3
	ابن	38	65.5
	ابنة	8	13.8
	المجموع	58	100
متوسط عدد افراد الاسرة	9.6 فرد		
الحالة العملية لصاحب المشروع قبل البدء بالمشروع	عاطل ولم يسبق له ان عمل	39	67.2
	متقاعد	0	0.0
	يعمل	3	5.2
	عاطل سبق له ان عمل	14	24.1
	ربة منزل	2	3.4
	المجموع	58	100
الحالة العملية لصاحب المشروع بعد البدء بالمشروع	تفرغ للعمل في المشروع	43	74.1
	يعمل ولكن غير متفرغ	10	17.2
	لا يعمل في المشروع	5	8.6
	المجموع	58	100
متوسط الدخل الشهري	قبل المشروع	15.5 دينار	
	بعد المشروع	297.7 دينار	

تظهر نتائج الجدول رقم (1) ان غالبية المستفيدين من المشاريع الصغيرة، الممولة من صندوق التنمية والتشغيل هم من الذكور بنسبة (74.1%) من عينة الدراسة، وبغلت نسبة الاناث (25.9%) من العينة.

والمتطلع الى تلك النتائج يجد ان غالبية المستفيدين والمالكين للمشاريع الصغيرة هم من الذكور، وهذا يؤكد ان الشباب الذكور هم اكثر اقبالاً على اقامة المشاريع الصغيرة، وذلك لمقدرتهم على المضي باجراءات التنفيذ للمشروع والمقدرة على ادارة المشروع داخل الاسواق في تلك المناطق عكس الفتاة، وذلك بسبب النظرة الاجتماعية للفتاه بان مكانها هو في القطاع العام او المنزل وليس امتلاك او ادراة مشروع خاص في الاسواق المحلية لتلك المناطق.

وفيما يتعلق بمتغير الحالة الاجتماعية لافراد العينة، تشير البيانات في الجدول رقم (1) ان مانسبتة (79.3%) هم ضمن الحالة (الاعزب / العزباء)، ويعود ذلك بأن اكثر المقبلين على انشاء المشاريع الصغيرة هم الفئة الشبابية التي تسعى الى تكوين انفسها، وترتيب اولوياتها للاقبال على الزواج.

وتشير النتائج في الجدول رقم(1) بأن اغلبية المستفيدين ضمن الفئة العمرية (26-30) سنة بما نسبتة (60.3%) من افراد العينة، تليهم الفئة العمرية 25 سنة فأقل، والفئة العمرية اكبر من 30 سنة بنسبة (8.6%) من افراد العينة، وبشكل عام تشير تلك النتائج الى ان من هم ضمن الفئة العمرية (26-30) سنة هم من الشباب المقبلين لتكوين مستقبلهم ولديهم نضوج في تأسيس وادراة المشاريع الصغيرة.

وعند تحليل المستوى التعليمي للمستفيدين من صندوق التنمية والتشغيل،تبين النتائج في الجدول رقم (1) ان معظم افراد العينة ضمنالمستوى الثانوي اذ بلغت نسبتهم (46.6 %)، تلاهم البكالوريوس بنسبة (22.5%)، ثم مستوى التعليم الاساسي بنسبة (17.2 %)، فمستوى الدبلوم بنسبة (6.9 %) وجاء مستوى الامي والدراسات العليا بنفس النسبة التي بلغت (3.4%) لكل منهما.

وبناءاً علية نلاحظ انخفاض المستوى التعليمي للمستفيدين، ويعود ذلك الى ان الشباب الذين لم يحالفهم الحظ في اكمال دراستهم الاكاديمية يتوجهون الى تأسيس المشاريع الصغيرة، وان مستواهم التعليمي من وجهه نظرهم لا يؤهلهم الى الحصول على الوظيفة المناسبة في القطاع العام والخاص.

وتشير النتائج في الجدول رقم (1) ان معظم المستفيدين كانوا من الابناء اذ بلغت نسبتهم (65.5 %) ثم جاءت الابنة بالمرتبة التالية بنسبة (13.8 %) ثم تلاهم بنفس المستوى الزوج والزوجة بنسبة (10.3 %). ومما ذكرنا سابقاً بأن اغلبية المستفيدين هم من الشباب غير المتزوجين، ولازالوا داخل اسرهم مما دفعهم ايضاً لمساعدة اسرهم في توفير متطلباتهم الحياتية.

وعند تحليل متغير عدد افراد الاسرة تشير نتائج الجدول رقم (1) بأن متوسط عدد افراد الاسر لاصحاب المشاريع الصغيرة هو(9.6) فرد، ويعتبر هذا الحجم عالياً نوعاً ما.

وعند تحليل متغير الحالة العملية لصاحب المشروع قبل البدء بالمشروع، حسب البيانات في الجدول رقم (1) ان الافراد العاطلين ولم يسبق لهم ان عملو كانوا الاكثر بين افراد عينة الدراسة اذ بلغت نسبتهم (67.2%) تلاهم الافراد الذين عملو في السابق ولكنهم عاطلين بنسبة (24.1 %) وقد بلغت نسبة اصحاب المشاريع الذين يعملون (5.2 %) بينما كانت نسبة اصحاب المشاريع من ربات البيوت هي الاقل اذ بلغت (3.4 %) ويلاحظ ان المتقاعدين لم يتقدم احد منهم للقروض التي يقدمها صندوق التنمية والتشغيل. وبناءاً على ذلك تبين لنا ان اغلبية من يتجة الى انشاء واقامة المشاريع الضغيرة، هم من العاطلين عن العمل والين يبحثون عن فرصة عمل عمل لهم ودخل يساعدهم في تحسين وضعهم المعيشي.

وفيما يتعلق بمتغير الحالة العملية لصاحب المشروع بعد البدء بالمشروع يتبين ان معظمهم قد تفرغ للعمل في المشروع حيث بلغت نسبتهم (74.1%) تلاهم الافراد الذين يعملون في المشروع ولكن غير متفرغ بنسبة (17.2 %) بينما كانت نسبة الافراد الذين لا يعملون في المشروع هم الاقل اذ بلغت نسبتهم (8.6 %).وهذا يدل على تفرغ المستفيد لادارة مشروعه، واعتبارة دخل لتحسين مستواه المعيشي.

وفيما يتعلق بمستويات الدخل فقد تبين ان قيمة متوسط الدخل للافراد عينة الدراسة قبل المشروع قد بلغ (15.5) دينار بينما ارتفع هذا الرقم الى (297.7) دينار بعد المشروع.ويدلنا ذلك ان هناك دور واضح للمشاريع الصغيرة، في توفير فرصة عمل للعاطلين عن العمل، وانها تساعدهم في توفير دخل لهم يساعدهم في تأمين متطلبات العيش الكريم.

النتائج المتعلقة بخصائص المشروع

جدول (2) التكرارات والنسب المئوية للمعلومات التي تتعلق بخصائص المشروع

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
نوع المشروع	صناعي	6	10.3
	تجاري	30	51.7
	زراعي	2	3.4
	سياحي	2	3.4
	خدماتي	18	31.0
	المجموع	58	100
اسباب تاسيس المشروع	الرغبة في العمل	4	15.5
	تحسين الوضع المعيشي	14	24.2
	عدم توفر فرص عمل	38	46.5
	سهولة الحصول على قرض	2	13.8
	غير ذلك	0	0.0
	المجموع	58	100
طريقة التعرف على صندوق التنمية والتشغيل	وسائل الاعلام	12	20.7
	المستفيدين من المشروع	20	34.5
	المنشورات الدعائية واللقاءات التعريفية	17	29.3
	الاقارب والاصدقاء	9	15.5
	المجموع	58	100
طريقة اختيار المشروع	الخبرة السابقة	11	19.0
	نصائح الاهل والاقارب والاصدقاء	20	34.5
	توجيهات صندوق التنمية والتشغيل	5	8.6
	رغبة شخصية بعد الدراسة والتفكير	22	37.9
	غير ذلك	0	0.0
	المجموع	58	100
حالة المشروع	قائم ومستمر	41	70.6
	متعثر	17	29.4
	المجموع	58	100
اسباب تعثر المشروع	عدم كفاية راس المال	2	17.6
	لا يوجد خبرة تسويقية لتسويق المشروع	5	35.3
	تعرض المشروع للمخاطر الخارجية كالحريق	2	11.8
	الحصول على عمل افضل	3	5.9
	استخدام جزء من الايرادات او راس المال	2	11.8
	عدم الالتزام بدراسة الجدوى الاقتصادية.	1	17.6
	المجموع	17	100
درجة نجاح المشروع	ناجح جدا	30	51.7
	ناجح بدرجة متوسطة	17	29.3
	ناجح بدرجة ضعيفة	4	6.9
	غير ناجح	7	12.1
	المجموع	58	100

تظهر نتائج الجدول رقم (2) ان المشاريع التجارية قد تصدرت هذه المشاريع اذ تحققت بنسبة (51.7 %) ثم جاءت المشاريع الخدماتية بالمرتبة الثانية بنسبة (31.0 %) فالمشاريع الصناعية بنسبة (10.3 %) ثم احتلت المشاريع الزراعية والسياحية المرتبة الاخيرة بنسبة (3.4 %) بين المشاريع تلك المشاريع. ويعود ذلك

في سهولة انشاء وإدارة المشاريع التجارية من وجه نظر المستفيدين، واعتبارها المشاريع المحلية التي تقدم الخدمة اليومية والسريعة للمستهلكين.

وفيما يتعلق بتحليل الاسباب التي ادت الى تاسيس المشروع بناءاً على النتائج في الجدول رقم (2)، تبين ان اهم الاسباب قد تمثل بعدم توفر فرص عمل بنسبة (46.6%) ثم تحسين الوضع المعيشي بنسبة (24.2%) فالرغبة في العمل بنسبة (15.5%) بينما كان سبب سهولة الحصول على قرض اقل الاسباب اذ تحقق بنسبة (13.8%). وهذا هو السبب الرئيسي من وجهة نظر المستفيدين في تاسيس مشاريعهم وهو توفير فرص عمل لهم.

وتظهر النتائج في الجدول رقم (2) فيما يتعلق بطريقةالتعرف على صندوق التنمية والتشغيل، فقد تبين ان المستفيدين من الصندوق انفسهم يروجون للصندوق بصورة واضحة حيث مثلوا اكثر طرق معرفة الصندوق (34.5 %)، تلاهم المنشورات الدعائية التعريفية (29.3 %) من الصندوق، ثم وسائل الاعلام بنسبة (20.7 %) بينما كان الاقارب والاصدقاء هم اقل الطرق لمعرفة صندوق التنمية والتشغيل اذ بلغت نسبتهم (15.5 %).

وعند التعرف الى طريقة اختيار المشروع من خلال البيانات في الجدول رقم (2) تبين ان الرغبة الشخصية بعد الدراسة والتفكير كانت اهم الطرق اذ تحققت بنسبة (37.9 %)، تلاها نصائح الاهل والاقارب بنسبة (34.5 %) ثم الخبرة السابقة بنسبة(19.0%)، واخيرا توجيهات صندوق التنمية والتشغيل اذ تحققت بنسبة (8.6 %).

وتشير النتائج في الجدول رقم (2) ان المشاريع التي انشئت مستمرة وقائمة بنسبته (70.6%) وهي نسبة مرتفعة بينما بلغت نسبة المشاريع المتعثرة (29.4%)، وهذا يدلنا على اشتراط صندوق التنمية والتشغيل في اعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع، والجدية لدى الشباب في ادارة مشاريعهم والمحافظة عليها.

وعند تحليل اسباب تعثر المشاريع فقد تبين ان اهم الاسباب قد تمثل بعدم وجود خبرة تسويقية لتسويق المشروع (35.3%) بينما كانت الاسباب عدم كفاية راس المال وسبب عدم الالتزام بدراسة الجدوى الاقتصادية بنسبة (17.6%) هي الاسباب التالية لتعثر المشروع، وتلاها الاسباب تعرض المشروع لمخاطر

الخارجية واستخدام جزء من الايرادات وراس المال ساهمت في تعثر المشاريع من وجهة نظر المستفيدين. ويقودنا هذا الاستنتاج ان من تعثرت مشاريعهم ليس لديهم خبرة تسويقية وادراية للمشروع وعدم الالتزام بدراسة الجدوى الاقتصادية.

وعند دراسة مدى نجاح المشاريع التي انشئت يتبين ان ما نسبته (51.7 %)، اي اكثر من النصف كان ناجحا جدا ثم المشاريع الناحجة بدرجة متوسطة (29.3 %)، فالمشاريع الناجحة بدرجة ضعيفة (6.9 %) بينما بلغت نسبة المشاريع التي كانت غير ناجحة هي الاقل اذ تحققت بنسبة (12.1 %)، وهذا يبين ان نسبة نجاح المشاريع قد بلغت (87.9 %) وهي نسبة مرتفعة.

النتائج المتعلقة بالتمويل والمتابعة

جدول (3) التكرارات والنسب المئوية للمعلومات التي تتعلق بالتمويل والمتابعة

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
هل كان القرض كافيا	نعم	31	62.1
	لا	27	37.9
	المجموع	58	100
هل تعتقد ان مقدار القسط الشهري مناسب	نعم	31	53.4
	لا	27	46.6
	المجموع	58	100
هل كانت فترة السماح كافية	نعم	34	58.6
	لا	24	41.4
	المجموع	58	100
كفاية فترة سداد القرض	نعم	33	56.9
	لا	25	43.1
	المجموع	58	100
هل تعتقد ان مقدار الفائدة / المرابحة مناسب	نعم	23	39.7
	لا	35	60.3
	المجموع	58	100
كيف توفر القسط الشهري للمشروع	من ايرادات المشروع	44	75.9
	مصادر اخرى	14	24.1
	المجموع	58	100
متابعة المشروع من صاحب المشروع	متابعة منتظمة	28	48.3
	متابعة غيرمنتظمة	17	29.3
	لايوجد هناك اي نوع من المتابعة	13	22.4
	المجموع	58	100

وعند تحليل النتائج في الجدول رقم (3)لمتغير كفاية القروض يتبين ان ما نسبته (62.1 %) من افراد العينة يعتبرون القروض كانت كافية بينما بلغت نسبة الذين لايعتبروها كافية (37.9 %).ويعود ذلك بدايةً في تأسيس المشروع وعمل دراسة جدوى اقتصادية له وبيان تكلفتة والتقدم وتقديمها للصندوق من اجل التمويل.

كذلك يتبين من نتائج الجدول رقم (3) ان ما نسبته (53.4 %) من افراد العينة يعتبرون ان مقدار القسط مناسبا وان ما نسبته (46.6%) يعتبرونه غير مناسب مقارنة بايرادات المشروع.

وفيما يتعلق بمتغير كفاية فترة السماح فيرى ما نسبته (58.6%) من افراد العينة بانها كافية بينما يرى (41.4 %) بانها غير كافية. وفترة السماح المسموح بها من الصندوق هي 6 اشهر.

وعند تحليل كفاية فترة سداد القرض فيعتبر ما نسبته (56.9 %) من افراد عينة الدراسة بان الفترة كافية بينما يرى ما نسبته (43.1 %) بانها غير كافية، وهذا يدلنا بأن الشباب لديهم رغبة في سرعة سداد القرض والتخلص من الالتزام به ليتسنى له تطوير مشروعة من خلال ايرادته. كما عبر ما نسبته (39.7%) ان نسبة الفائدة مناسب بينما ترى النسبة الاكبر (60.3 %) بانها غير مناسبة.

وفيما يتعلق بطريقة تامين القسط الشهري فان ما نسبته (75.9 %) يؤمنونه عن طريق ايراد المشروع وهذا يدلنا على نجاح المشروع وتحقيقة للارباح والايرادات، بينما يؤمن ما نسبته (24.1 %) القسط لاشهري من مصادر اخرى، وذلك لتعثرهم بالمشروع او ضعف الايردات الشهرية للمشروع.

وتظهر النتائج في الجدول رقم (3) ان النسبة الاكبر من المستفيدين تتابع مشاريعها بشكل منتظم بنسبة (48.3%)، تلاها الذين يتابعون بشكل غير منتظم (29.3%) ، وبلغت نسبة الذين لم يتابعوا مشاريعهم اطلاقاً (22.3%). وتشير النتائج الى متابعة المستفيدين مشاريعهم. ويدلنا ذلك وجود الحس بالمسؤولية لدى الشباب في متابعة مشاريعهم واستدامتها والخوف عليها من التعثر.

النتائج المتعلقة بالتدريب والمهارات للمستفيدين

جدول (4) التكرارات والنسب المئوية للمعلومات التي تتعلق بالتدريب والمهارات

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
هل كانت لديك خبرة في مجال عمل المشروع	نعم	23	39.7
	لا	35	60.3
	المجموع	58	100
هل اخذت تدريبات متخصصة في مجال عمل المشروع	نعم	25	43.1
	لا	33	56.9
	المجموع	58	100
نوع التدريب الذي تم الحصول عليه	مالية	5	20.0
	في ادارة المشاريع	19	76.0
	فنية	1	4.0
	المجموع	25	100.0
الجهة التي تولت عملية التدريب	الجهة الممولة للمشروع	6	24.0
	قطاع خاص	2	8.0
	قطاع حكومي	10	40.0
	الهيئات المحلية	7	28.0
	المجموع	25	100
نوع التدريب الذي تحتاجه لرفع انتاجية المشروع	مالية	15	25.9
	في ادارة المشاريع	21	36.2
	فنية	7	12.1
	تسويقية	15	25.9
	المجموع	58	100

تشير بيانات الجدول رقم (4) إلى ان نسبة الافراد المستفيدين من قروض صندوق التنمية والتشغيل ولديهم خبرة في مجال عمل الشروع قد بلغت (39.7 %) وهي النسبة الاقل، بينما بلغت نسبة الذين ليس لديهم خبرة في مجال المشروع (60.3 %) وهي النسبة الاكبر، وتشير النتائج الى ان اغلبية المستفيدين لم

يسبق لهم بانشاء مثل هذه المشاريع وهي اول تجربة لهم. وهذا يدلنا بأن التوجة الى انشاء المشاريع الصغيرة من قبل الشباب من اجل توفير فرصة عمل اتى بعد يأس الشباب من الحصول على الوظائف العامة، وان السبيل الوحيد لتحسين وضعهم المعيشي وتوفير دخل لهم هو التوجة الى تأسيس مشاريع خاصة بهم مما يدلنا بانه لاتوجد للاكثرية منهم خبرة في مجال المشروع.

كما تشير النتائج في الجدول رقم (4) إلى ان (43.1 %) من افراد العينة قد تلقوا تدريبات متخصصة في مجال عمل المشروع بينما كانت النسبة اكبر هي التي لم تتلق التدريبات اذ بلغت نسبتهم (56.9 %). اما بالنسبة لنوع التدريب الذي تم الحصول عليه فقد تبين ان معظم التدريبات قد تركزت في ادارة المشاريع اذ تحققت بنسبة (76.0 %) ممن تلقوا التدريب تلاه التدريبات المالية بنسبة (20.0 %) من مجموع الذين تلقوا التدريبات، بينما كان هنالك فرد واحد (4.0 %) قد تلقى تدريبات فنية. وعند تحليل البيانات المتعلقة بالجهة التي قامت بعملية التدريب، تبين ان القطاع الحكومي كان اكثر الجهات المسؤولة اذ بلغت نسبة الافراد الذين تقلوا تدريبتهم من القطاع الحكومي (40.0 %) تلاه التدريب من خلال الهيئات المحلية والتي مثلت ما نسبته (28.0 %)، ثم الجهة الممولة للمشروع والتي مثلت ما نسبته (24.0%)% بينما كان القطاع الخاص هو اقل الجهات الممولة اذ درب ما نسبته (8.0%) من مجموع الافراد الذين تقلوا التدريب. ويقودنا هذا الاستنتاج الى انه هناك تشبيك بين صندوق التنمية والتشغيل وعدد من البرامج التدريبية الموجهه للشباب، وذلك بتوجية الشباب الى تلقي التدريبات، وان اكثر التدريبات المطلوبة في مجال عمل المشاريع الصغيرة هي ادارة المشاريع والتدريبات المالية كونها مشاريع صغيرة وبسيطة ولاتحتاج الى تدريبات فنية، ومما ذكرنا سابقاً ان هناك تنسيق وتشبيك مع جهات القطاع الحكومي مثل مراكز ارداة وصندوق التنمية والتشغيل في التدريبات المتوفرة او التي يحتاجها اصحاب المشاريع، وذلك من خلال التعميمات وحصر الاحتياجات التدريبية.

وفيما يتعلق بنوع التدريب الذي يحتاجه الفرد المستفيد بهدف رفع انتاجية المشروع فقد تبين من البيانات في الجدول رقم (4)، ان التدريب في مجال ادارة المشاريع هو اكثر التدريبات المطلوبة اذ يحتاجه ما نسبته (36.2 %) من الافراد المستفيدين من قروض صندوق التنمية والتشغيل،وتلاه وبنفس النسبة التدريب في المجل المالي والتسويقي وبنسبة (25.9 %)، بينما كانت التدريبات المطلوبة في المجال الفني هي اقل

التدريبات اذ تحققت بنسبة (12.1 %). ويدلنا هذا ان طبيعة المشاريع القائمة وبساطتها لايحتاج الى تدريبات فنية، بل يتركز على الادارة والتسويق والادارة المالية.

النتائج المتعلقة بالصعوبات التي تواجهه المشروع

جدول (5) التكرارات والنسب المئوية للمعلومات التي تتعلق بالصعوبات التي تواجه المشروع

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
هل واجهتك صعوبات عند تنفيذ المشروع	نعم	**54**	93.1
	لا	4	6.9
	المجموع	58	100
الصعوبات التي تمت مواجهتها	نقص تمويل القرض	12	11.1
	صعوبة الاجراءات الادارية للحصول على القرض	3	5.6
	ارتفاع اسعار المواد الخام والاولية للمشروع	6	20.4
	عدم القدرة على التسويق والادارة للمشروع	22	40.7
	صعوبة ضمانات المشروع	11	22.2
	غير ذلك	0	0.0
	المجموع	**54**	100.0

تشير النتائج في الجدول رقم (5) المتعلقة بالصعوبات التي واجهت المستفيدين من قروض صندوق التنمية والتشغيل إلى ان ما نسبته (93.1 %) من افراد العينة واجهتهم صعوبات عند تنفيذ المشاريع، بينما بلغت نسبة الافراد الذين لم تواجههم مشاكل (6.9 %)، وهذا الامر طبيعي عند تأسيس اي مشروع.

وعند دراسة وتحليل الصعوبات التي واجهة تنفيذ المشاريع تبين ان اهم هذه الصعوبات قد تمثل بعدم القدرة على التسويق والادارة للمشروع والتي تحققت بنسبة (40.7%)، تلاه صعوبة ضمانات المشروع بنسبة (22.2%)، ثم ارتفاع اسعار المواد الخام والاولية للمشروع والتي تحققت بنسبة (20.4%)،فنقص تمويل القرض بنسبة (11.1%)، وتلاها صعوبة الاجراءات الادارية للحصول على القرض والتي تحققت بنسبة (5.6 %) .

النتائج المتعلقة بالاثار الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع الصغيرة

جدول (6) التكرارات والنسب المئوية للمعلومات التي تتعلق بالاثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروع

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
ساهم المشروع في تحسين دخلي وايجاد فرصة عمل عمل ثابته	نعم	45	77.6
	لا	13	22.4
	المجموع	58	100
حسن المشروع دخل اسرتي ووفر فرص عمل لهم وللمجتمع	نعم	31	53.4
	لا	27	46.6
	المجموع	58	100
اثر المشروع على مستوى معيشتك ومعيشة اسرتك	تحسن تحسنا كبيرا	25	43.1
	تحسن تحسنا متوسطا	17	29.3
	تحسن تحسنا ضعيفا	12	20.7
	لم يطرا اي تحسن	4	6.9
	المجموع	58	100

تبين نتائج الجدول رقم (6)لتحليل الاثار الاقتصادية والاجتماعية للمستفيدين من قروض المشاريع الصغيرة ان ما نسبته (77.6 %) قد ساهم المشروع في تحسين دخولهم وايجاد فرص عمل ثابتة لهم بينما بلغت نسبة الافراد من العينة الذين لم تتحق لهم هذه الميزة من المشاريع الصغيرة (22.4 %)، كذلك يتبين ان ما نسبته (53.4 %) من افراد العينة قد حسن المشروع دخل اسرهم ووفر لهم فرص عمل وكذلك للمجتمع بينما بلغت نسبة الافراد الذين لم تحقق لهم المشاريع هذه الميزة (46.6 %)، وعند استطلاع مدى اثر المشروع على مستوى معيشة المستفيدين من القروض لمشاريع الصغيرة من خلال النتائج في الجدول رقم(6) تبين ان النسبة الاكبر قد تحسن مستواها المعيشي تحسنا بدرجة كبيرة (43.1 %) ثم التي تحسن مستوى معيشتها تحسنا متوسطا (29.3 %)، ثم التي تحسن مستوى معيشتها بدرجة ضعيفة وبنسبة (20.7 %)، بينما بلغت نسبة الذين لم يطرا أي تحسن على مستوى معيشتهم أي تحسن (6.9 %) من افراد العينة وبذلك تكون االنسبة الاكبر قد تحسن اوضاعهم ومستواهم المعيشي بدرجات متفاوته بحيث ان النسبة الاكبر كانت التحسن بدرجة كبيرة.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة :

يتضمن هذا الفصل عرضا لمناقشة نتائج الدراسة التي تم الوصول إليها، وذكر اهم التوصيات اللازمة لتعظيم وتعزيز دور المشاريع الصغيرة لأن تكون قيمة مضافة لتوفير فرص عمل وتوفير دخل ثابت للشباب العاطلين عن العمل.

حيث اشارت النتائج الى ان هناك دور واضح للمشاريع الصغيرة في توفير فرص عمل للشباب العاطلين عنه، وتساهم تلك المشاريع في توفير دخل لهم وتحسن مستواهم المعيشي.

وكان من اهم النتائج التي توصلت لها الدراسة كما يلي:

- ان اغلبية المستفيدين والمتقدمين للاستفادة من القروض المقدمة من صندوق التنمية والتشغيل لانشاء المشاريع الصغيرة هم من الذكور، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة الزمر(2010)، بان هناك انخفاض في نسبة الاناث المستفيدات من برنامج الاسر المنتجة المنفذ من قبل وزارة التنمية الاجتماعية، وان اكثرية المتقدمين للبرنامج هم من الذكور. وهذا يوضح ان الذكور اكثر اقبالاً على اقامة مثل هذه المشاريع، وذلك لمقدرتهم على المضي بالاجراءات لتنفيذ المشروع والمقدرة على ادارة المشروع داخل الاسواق المحلية بعكس الاناث.
- ومن ناحية الحالة الاجتماعية للمستفيدين، تبين ان اكثر من هم اقبالاً على انشاء المشاريع الصغيرة هم ضمن الحالة الاجتماعية (اعزب/ عزباء)، وهذا يدل على ان الشباب في تلك الحالة يسعون الى تكوين مستقبلهم وتأمين مستقبلهم للزواج.

– وبينت النتائج ان اكثر المتقدمين للاستفادة وانشاء المشاريع الصغيرة لم يحالفهم الحظ في اكمال دراستهم الاكاديمية، وذهبوا للمشاريع الصغيرة التي توفر فرص عمل لهم، موعزين ذلك ان مستواهم العلمي لايؤهلم الى الحصول على الوظيفة المناسبة في القطاع العام والخاص. وقد اتفقت هذه الدراسة مع اغلبية الدراسات السابقة في أن اكثرية اصحاب المشاريع الصغيرة هم في مستوى الثانوية واقل من ذلك من ناحية المستوى التعليمي.

– تبين ان اغلبية المتقدمين لانشاء المشاريع الصغيرة حالتهم العملية قبل البدء بالمشروع (عاطلين عن العمل ولم يسبق لهم العمل)، وانهم تفرغوا للعمل بالمشروع بعد تنفيذة. وهذا امر طبيعي في الدافع لدى المستفيدين بانهم عاطلين عن العمل وبحاجة الى فرصة عمل، وقد بينت دراسة الخادم(2004) ان اكثرية المتقدمين كانواى عاطلين العمل ولم يسبق لهم العمل.

– وتشير النتائج الى ان المشاريع الصغيرة لها دور واضح في زيادة دخل المستفيدين من تلك المشاريع وتحسين وضعهم المعيشي.وهذا ما تتفق علية اكثرية الدراسات السابقة في هذا المجال.

– تشير النتائج الى ان المشاريع التجارية هي الاكثر انشاءاً من قبل المستفيدين، وذلك لسهولة ادراتها، وان المستفيدين توجهوا الى انشاء المشاريع الصغيرة لتوفير فرص عمل لهم وتحسين وضعهم المعيشي.

– تبين ان اغلبية المشاريع المنشاءه والممولة من قبل صندوق التنمية والتشغيل، هي مشاريع قائمة ومستمرة وناجحة.

– من الناحية التمويلة، تبين ان اكثر القروض المقدمة كافية وذلك لانها خضعت لدراسة الجدوى الاقتصادية مبين فيها التكلفة للمشروع والتمويل. وان الاكثرية من المستفيدين متابعين لمشاريعهم بشكل منتظم وغير منظم.

- تشير النتائج الى ان الاكثرية من المستفيدين من المشاريع الصغيرة ليس لديهم خبرة في مجال عمل المشروع، وان الاكثرية منهم كذلك تلقوا تدريب وذلك ترتيباً من صندوق التنمية والتشغيل مع الجهات التدريبية المختصة كجزء من برنامج التمويل، وانهم بحاجة الى عدد من التدريبات الاضافية.

- تبين انه عند انشاء المشاريع من قبل المستفيدين، انه واجهتهم صعوبات عديدة وكان من اهمها عدم القدرة على ادارة المشروع والتسويق له.وقد اتفقت هذه الدراسة مع عدد من الدراسات ومنها دراسة الحايك(2007) بان جميع المشاريع الصغيرة تواجهها صعوبات كثيرة عند انشاءها، ومنها الخبرة التسوقية والادارة للمشروع في جميع مراحلة.

- تبين ان المشاريع الصغيرة ساهمت في تحسين دخل الفرد وحسنت دخل اسرهم، مما ساعد في تنمية مجتمعاتهم المحلية. وهذا ماتشير اليه الدراسات السابقة وتقارير الهيئات الحكومية وغير الحكومية في مجال المشاريع الصغيرة ودورها في توفير فرص العمل، وهذا ما يؤكده تقرير التنمية البشرية والذي يسلط الضوء على الدور المحوري الذي تضطلع به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في النهوض بالتنمية البشرية في محافظات المملكة(وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2011).

توصيات الدراسة:

ومن خلال الدراسة تبين ان هناك دور حقيقي للمشاريع الصغيرة في توفير فرص عمل للشباب العاطلين عنه. وتبين من النتائج ان تلك الدراسة قد بينت دور المشاريع الصغيرة في توفير فرص العمل، كما وجدنا في الدراسات السابقة.

وان تلك الدراسة اظهرت الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين من المشاريع الصغيرة، وبينت خصائص المشاريع القائمة وكيفية ادراتها ودورها الايجابي في تحسين الوضع المعيشي للشباب.

ومن خلال الدراسة والتحليل للنتائج السابقة يمكن تقديم عدد من التوصيات التي تهدف الى توفير فرص عمل ودخل ثابت للشباب من خلال انشاء المشاريع الصغيرة، ومن اهمها:

- العمل على حث الحكومة على زيادة مخصصات المحافظ الاقراضية الموجهه للشباب، وايجاد نوافذ ووحدات اقراضية في مناطق جيوب الفقر والمناطق الاقل حظاً، وذلك من خلال نوافذ صندوق التنمية والتشغيل وبالتسيق مع وحدات التنمية المحلية في البلديات وذلك لسهولة الاجراءات والمتابعة المباشرة للمشاريع الصغيرة.

- ضرورة متابعة المشاريع الممولة وتقييمهامن الجهات الممولة، وبيان نقاط القوة فيها وتعزيزها والوقوف على نقاط الضعف ومحاولة التخلص منها . وتقديم بعض التسهيلات والاعفاءات للمشاريع القائمة والناجحة على ان لايقل عمر المشروع عن 3 سنوات من التأسيس.

- ضرورة ايجاد برامج بناء قدرات وحزم تدريبة للشباب المستفيدين من المشاريع الصغيرة قبل البدء بالمشروع، وضرورة التركيز على الدورات التسويقية والمالية للمستفيدين.

- ايجاد الية واضحة لقياس مؤشرات النجاح ووضع الاسس الحقيقة لمتابعة وصياغة مؤشرات الاستدامة، والعمل على تنفيذ لقاء سنوي على مستوى المملكة يهدف الى عرض قصص النجاح وتعميمها من اجل خلق روح المنافسة الايجابية بين الشباب.

- البحث عن المشاريع الريادية ومحاولة مأسستها الى شركات صغيرة، يديرها الشباب انفسهم .

المراجع والمصادر

المراجع العربية

- ابو الهيجاء، عدنان (1992)، **الصناعات الصغيرة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الاردن.
- ابو بكر, نجاة (2002)،**المشروعات الصغيرة في فلسطين والصعوبات وانماط التخطيط فيها، حالة دراسة على محافظة نابلس**، رسالة ماجستير غير منشورة،الجامعة الاردنية، عمان، الاردن.
- اسعد, محمود (2008)،**مؤسسات تمويل المشاريع بالغة الصغر ودورها في مكافحة الفقر**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الاردنية, عمان، الاردن.
- البحيصي، عصام (2006)، نحو أساليب حديثة في تمويل المشاريع الصغيرة في قطاع غزة، **بحث مقدم لمؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الاسرائيلي**، الجامعة الاسلامية، غزة.
- البنان، اشرف (2003)، **الصناعات الصغيرة وحل مشكلة البطالة**,(ط1)،القاهرة: مؤسسة الاهرام.
- الجمعية العلمية الملكية (1992)، **البطالة في الاردن: ابعاد وتوقعات، عمان**، الجمعية العلمية الملكية.
- الحايك, محمود (2007)،**دور المشاريع الصغيرة الممولة في الحد من مكافحة الفقر والبطالة في مناطق جيوب الفقر**، دراسة حالة لمحافظة المفرق، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية،عمان، الاردن.
- الحديد, لارا (2010)،**اثر القروض الصغيرة الانتاجية على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين في محافظة العاصمة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن.
- الخضر، علي وحرب، بيان (2005)، **ادراة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**،دمشق، منشورات جامعة دمشق
- الخدام، حمزة (2002)، **تقييم برامج الاسر المنتجة المنفذ من قبل وزارة التنمية الاجتماعية**، دراسة حالة لواء دير علا، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن.
- الخصاونة، محمد واخرون(2008)، **الفقر والبطالة في الاردن**، عمان، الجمعية العلمية الملكية.

- الخصيب، صبري، (2009)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن ... واقع وتطلعات، غرفة تجارة عمان، إدارة الدراسات والتدريب، الاصدار الثالث، **المجلة الالكترونية**، عمان، الأردن.
- الزغل، علي (1994)، **الشباب في الاردن**، عمان: المكتبة الوطنية.
- الزمر، فاطمة(2010)، **برنامج الاسر المنتجة وفعاليته في تحسين واقع الاسر الفقيرة في محافظات الوسط في الاردن المنفذ من بقبل وزارة التنمية الاجتماعية**، رسالة ماجستيرغير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن.
- المحروق، ماهر و مقابلة، ايهاب، (2006)، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها**، الاردن، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- النسور، اياد (1999)، **دورالمؤسسات التمويلية الحكومية في تنمية المشروعات الصغيرة في الاردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن.
- الزوايدة، مطلق (2002)،**دور القروض الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المستنصرية، بغداد، العراق.
- الزواوي، خالد(2004)، **البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل**، مصر: مجموعة النيل العربية.
- السميرات، محمد (2008)، **الممارسات التسويقية واداء المشاريع الصغيرة**، رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الاردن.
- الشخاترة، حسين وأخرون(2000)، **البطالة والفقر: واقع وتحديات**،(ط1)، الاردن: مؤسسة عبدالحميد شومان.
- بنك الانماء الصناعي(2006)، **تقرير عن المشررعات الصغيرة اهميتها ومعوقاتها**، عمان.
- –جواد, نبيل (2007), **أدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**, بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- دائرة الاحصاءات العامة(2005)، **مسح البطالة والعمالة**، الاردن.
- دائرة الاحصاءات العامة(2012)، **الكتاب الاحصائي السنوي الاردني**، الاردن.
- سلمان، ميساء (2009)، **الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية، رسالة ماجستير منشورة**، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك.

- شتوي، موسى(2001)، **تقييم الاثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض برنامج الاسر المنتجة وصناديق الائتمان المنفذين من قبل وزارة التنمية الاجتماعية في الاردن**، عمان، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا).
- شديفات، امين(2007)، **البطالة في الاردن وعلاقتها بالجريمة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن.
- صندوق التنمية والتشغيل (2009)، **التقرير السنوي**، عمان، الاردن.
- عرفة، سيد(2011)، **الجديد في ادارة المشاريع الصغيرة**، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي(2011)، **تقرير التنمية البشرية الاردني لعام 2011 المنفذ من قبل برنامج الامم المتحدة الانمائي**، عمان.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي(1993)، **تقرير اثار السياسات في الخطة الاقتصادية والاجتماعية (1993 – 1997) على التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، عمان.

المراجع الاجنبية

- Abu Rish, Munif(2001),**Income generating Projects In Jordan The Experience of The Jordanian Hashemite Fund For Human Development**,(JFHD), Amman.
- Barboza Gustavo and Barreto, Humberto (2006), Learning by Association: Micro Credit in Chlapas Mexico,**Contemporary Economic Policy**, 24 (2): 316-33.
- federation of Palestinian chambers of commerce ,(1997). **Industryandagriculture**, Palestinian small and medium enterprises Palestinian .
- Furman. C, and Goldberg, M, (1997). **Micro Finances PracticeGuide: for World Bank Staff,** world bank, sustainable banking withthe poor and consultative group to assist the Poorest, Washington,D.C.
- Latha, K. & Murthy, B.(2009),"Problems of small scale entrepreneurs in Nellore district", **Journal of Chinese Entrepreneurship**, Vol.3 No.1,pp. 268-278.
- Suwati Bass, Charles stuit (2002), **Income ceneration program and empowerment of women, case study in inda**, university Bathurst,austrlia.

الملاحق

الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الاردنية

كلية الدراسات العليا

كلية الاداب / قسم العمل الاجتماعي

الاخوة / الاخوات الاعزاء: المستفيدين من صندوق التنمية والتشغيل / محافظة معان.

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على دور المشاريع الصغيرة في توفير فرص العمل للشباب في الاردن، وذلك استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في العمل الاجتماعي من الجامعة الاردنية.

لذا يرجوا التكرم منكم قراءة الاسئله والاجابة عنها جميعاً، علماً بأن المعلومات في هذه الاستبانه ستعامل بسرية تامة وسوف تستخدم لغايات البحث العلمي فقط.

الباحث

محمد الجازي

اولاً: المعلومات الشخصية:

1.الجنس:

أ. ذكر ب. انثى

2. الحالة الاجتماعية:

أ. اعزب/ عزباء ب. متزوج/ متزوجة

ج. مطلق/ مطلقة د. ارمل / ارمله

3. العمر:

أ. 25 سنة فأقل ب من 26 سنة الى 30 سنة ج. اكبر من 30 سنة

4. المستوى التعليمي:

أ. امي ب. اساسي ج. ثانوي

د. دبلوم هـ. بكالوريوس و. دراسات عليا

5.الصفة داخل الاسرة:

أ. زوج ب. زوجه

ج. ابن د. ابنة

6. عدد افراد الاسرة:.................................

7. الحالة العملية لصاحب المشروع قبل البدء بالمشروع:

أ. متعطل ولم يسبق له العمل. ب. متقاعد. ج. يعمل

د. متعطل سبق له العمل. هـ. ربه منزل.

8. الحاله العملية بعد البدء بالمشروع:

أ. متفرغ للعمل في المشروع. ب. يعمل في المشروع ولكن غير متفرغ.

ج. لايعمل في المشروع .

9. متوسط الدخل الشهري للمستفيد:

أ. الدخل قبل البدء بالمشروع.........................

ب. الدخل بعد البدء بالمشروع.......................

ثانياً:المعلومات الخاصة بالمشروع:

10. نوع المشروع :

أ. صناعي ب. تجاري ج. زراعي د. سياحي هـ. خدماتي.

11. ماهي اسباب تأسيس المشروع:

أ. الرغبة في العمل. ب. لتحسين الوضع المعيشي.

ج. لعدم توفر فرص عمل. د. لسهوله الحصول على القرض.

هـ. غير ذلك.

12. كيف تعرفت على صندوق التنمية والتشغيل:

أ. من خلال وسائل الاعلام ب. المستفيدين من الصندوق.

ج. المنشورات الدعائية واللقاءات التعريفية للصندوق د. الاقارب والاصدقاء

13. كيف تم اختيار المشروع:

أ. بناءاً على خبرة سابقة ب. نصائح الاهل والاقارب والاصدقاء

ج. توجيهات صندوق التنمية والتشغيل د. رغبة شخصية بعد الدراسة والتفكير.

هـ. غير ذلك.

14. حاله المشروع :

أ. المشروع قائم (مستمر) ب. المشروع متعثر

15. في حال تعثر المشروع، فما هي الاسباب برايك لتعثر المشروع:

أ. عدم كفاية راس المال للمشروع.

ب. لايوجد خبرة تسويقية لتسويق المشروع.

ج.تعرض المشروع للمخاطر الخارجية كالحريق او السرقة.

د. الحصول على عمل افضل.

هـ. استخدام جزء من الايرادات او راس المال لاغراض غير مرتبطه بالمشروع.

و. عدم الالتزام بدراسة الجدوى الاقتصادية.

16. برايك كيف تقيم مشروعك بشكل عام:

ز. ناجح جداً ب.ناجح نجاحاً متوسطاً

ج. ناجح نجاحاً ضعيفاً د. غير ناجح.

ثالثاً: التمويل

17. هل كان القرض كافياً لاقامة المشروع:

أ. نعم ب. لا

18. هل تعتقد ان مقدار القسط الشهري مناسب:

أ. نعم ب. لا

19. هل كانت فترة السماح كافية:

أ. نعم ب. لا

20. هل تعتقد ان فترة السداد مناسبة:

أ. نعم ب. لا

20. هل تعتقد ان مقدار الفائدة / المرابحة السنوية مناسب:

أ. نعم ب. لا

21. كيف توفر القسط الشهري للمشروع:

أ. من ايرادات المشروع ب. مصادر اخرى.

22. ماهو نوع المتابعة :

أ. متابعة شهريه منتظمة ب. متابعة شهرية غير منتظمة

ج. متابعة نصف سنوية د. متابعة سنوية هـ. لايوجد اي نوع من المتابعة.

رابعاً: التدريب والمهارات

23. هل كان لديك خبرة في مجال عمل المشروع:

أ. نعم ب. لا

24. هل تم اخذ تدريبات مختصة في مجال عمل المشروع.

أ. نعم ب. لا

25. ما هو نوع التدريب الذي حصلت/ حصلتي علية :

أ. تدريبات مالية ب. تدريبات في ادارة المشاريع ج. تدريبات فنية.

26. ما هي الجهه التي حصلت على التدريب من خلالها:

أ. الجهه الممولة للمشروع ب. قطاع خاص

ج. قطاع حكومي د. الهيئات المحلية

27. ماهو نوع التدريب الذي تحتاجه لرفع انتاجية المشروع:

أ. تدريبات مالية ب. تدريبات في ادارة المشاريع ج. تدريبات فنية.

د. تدريبات تسويقية

خامساً: الصعوبات التي تواجه المشروع.

28. هل واجهتك صعوبات عند تنفيذ المشروع:

أ. نعم ب. لا

29. اذا كانت اجابتك عن السؤال السابق بنعم فما هي تلك الصعوبات برايك:

أ. نقص تمويل القرض المقدم له.

ب. صعوبة الاجراءات الادارية في الحصول على القرض.

ج. ارتفاع اسعار المواد الخام والاولية للمشروع.

د. عدم القدرة على التسويق والادارة للمشروع.

هـ. صعوبة ضمانات المشروع او صعوبة ايجاد كفلاء للتمويل.

و. صعوبة في ايجاد موقع للمشروع.

ز. غير ذلك حدد...........................

سادساً: الاثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروع.

30. ساهم المشروع في تحسين دخلي وايجاد فرصة عمل ثابتة لي:

أ. نعم ب. لا

31. حسن المشروع دخل اسرتي ووفر فرص عمل لهم وللمجتمع المحلي:

أ. نعم ب. لا

32. ما هو اثر المشروع على مستوى معيشتك ومعيشة اسرتك:

أ. تحسن تحسناً كبيراً

ب. تحسن تحسناً متوسطاً

ج. تحسن تحسناً ضعيفاً

د. لم يطرا اي تحسين.

" انتهت الاسئله "



كليـــــة الآداب
Faculty of Arts
قسم العمل الاجتماعي
Social Work Department

التاريخ: ٢٠١٤/١/٢٦

عطوفة مدير عام صندوق التنمية والتشغيل الأكرم

تحية طيبة وبعد

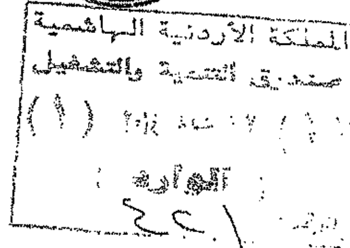
أرجو التكرم بتسهيل مهمة طالب الماجستير محمد عوض الجازي ورقمه الجامعي (٨١١٠٨٣٠) والذي يقوم بإعداد رسالة ماجستير بعنوان: "دور المشاريع الصغيرة في توفير فرص عمل للشباب للعاطلين عنه" بإجراء بحث علمي ميداني للمستفدين من صندوق التنمية والتشغيل محافظة معان وتسهيل مهمته لتوزيع استبانة علماً بأن المعلومات والبيانات هي لأغراض البحث العلمي في الجامعة الأردنية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحتـــــرام،،،

رئيس قسم العمل الاجتماعي

الدكتور إبراهيم أبو عرقوب







صندوق التنمية والتشغيل
Development & Employment Fund (DEF)



إقرار وتعهد

أنا الموقع أدناه محمد عوض اربيع الجازي طالب مرحلة الماجستير في قسم العمل الاجتماعي في كلية الآداب في الجامعة الأردنية وحيث أنني سأقوم بإعداد رسالة ماجستير بعنوان " دور المشاريع الصغيرة في توفير فرص عمل للشباب العاطلين عنه " ولأتمكن من القيام بها فإنني سأقوم بإجراء بحث علمي ميداني للمستفيدين من صندوق التنمية والتشغيل في محافظة معان علما بأن المعلومات والبيانات هي لأغراض البحث العلمي في الجامعة الأردنية

وعليه أتعهد بالحفاظ على أمن وسرية المعلومات والبيانات التي سأحصل عليها من الصندوق واستخدمها لأغراض البحث والدراسة كما اتعهد بعدم استخدامها أو التصريح بها لأي جهة علمية أو إعلامية أوحكومية أواكاديمية أو خاصة وما في حكمها وتحت طائلة المسؤولية وعليه أوقع .

اسم المقر بما فيه :- محمد عوض اربيع الجازي

اليوم والتاريخ :- الاثنين الموافق 2014/6/23

التوقيع :-



ص.ب (٩٢٢٧٠٨) عمان (١١١٩٢) الأردن/ هاتف ٤٦١٨٨٥١ - فاكسميلي ٤٦١٨٨٤٥
P.O.Box: (922708) Amman (11192) Jordan/ Tel. 4618851 - Fax. 4618845
def@def.gov.jo البريد الالكتروني www.def.gov.jo الموقع الالكتروني

THE ROLE OF MICRO-CREDIT PROJECTS IN CREATING JOB OPPORTUNITIES FOR YOUNG PEOPLE IN JORDAN

By

Mohammed Awad Al Jazi

Supervisor

Dr. Hmoud Salem Al Olaimat, prof.

ABSTRACT

The study mainly aimed at studying the role of small scale projects in providing job opportunities for unemployed youth, and at learning about the challenges and difficulties facing those projects in addition to their economic and social impact.

The study community consisted of (446) youth benefited from the development and employment fund in M'aan, and the study sample consisted of (58) of them. The descriptive method was used in studying and analyzing the data.

The results of the study exhibited that majority of the small scale projects owners are males, small scale projects have clear role in providing job opportunities and most of the small scale projects are existing and sustainable.

The study recommends the government to increase the amounts of money allocated for microfinance, especially in poverty pockets and other less privileged areas, and providing continuous follow up and training programs for the beneficiaries.